# خير الدين التونسي :
# حُسن الإمارة أم دولة حديثة ؟

مصطفى النيفر

عندما حطت طائرة سلاح الجو التركي على مدرج مطار تونس يوم ٢٨ مارس/ آذار ١٩٦٨ حاملة رفات خير الدين التونسي، فإنها لم تكن تقل بقايا الرجل الذي تولى منصب الوزير الأكبر في تونس مدة خمسة وأربعين شهراً والذي أنهى حياته السياسية صدراً أعظم وحسب، بل إنها كانت تعيد جثمان من اعتبرته غالبية النخبة التونسية مؤسس الدولة التونسية الحديثة. ويمكن بالفعل لأي دارس لتاريخ تونس الحديثة أن يجد دون عناء خيطاً يربط بين الحزب الحر الدستوري التونسي الذي كان نواة الحركة الوطنية ضد الاستعمار وبين خير الدين باشا. فـ «جماعة الإصلاح» أو «النخبة المستنيرة» أي خير الدين وجماعته، كانت الرحم الذي نمت فيه «حركة الشباب التونسي» بقيادة علي باش حامبة. ثم تطورت هذه الحركة بعد منعها ونفي زعمائها (١٩١٢) لتصبح الحزب الدستوري برئاسة عبد العزيز التعالبي (١٩٢٠). ومن هذا الحزب خرج سنة ١٩٣٤ الحزب الحر الدستوري بزعامة الحبيب بورقيبة. ولقد كان بورقيبة نفسه يؤكد على هذا التسلسل، فـ «. . . الحزب الحر الدستوري لم يخرج من عدم بل انه يمد جذوره في الحركات التي سبقته منذ خير الدين باشا مروراً بعلي باش حامبة والحزب الدستوري القديم»[١].

---

(١) من خطاب ألقي يوم ٩ أبريل/ نيسان ١٩٦٢.

وبعد أيام من وصول الرفات من مقبرة «سلطان أيوب» حلَّ في الأرض التونسية وألقى رئيس الجمهورية كلمة جاء فيها ان «. . . هذه البلاد التي رآها في طور الانحلال تستعيد استقلالها بعد سبعين سنة من وفاته وتصبح دولة تقر بفضله ويتذكر بنوها أياديه البيضاء ويتذكرون محاولاته لإخراجها من التخلف حتى ولو أخطأ النجاح. ثم يستحضرون رفاته في يوم عظيم اعترافاً منهم بالجميل»[٢]. وفي سنة ١٩٩٠ أعلنت الدولة التونسية ان هذه السنة ستكون ذكرى مئوية وفاة خير الدين التونسي.

والحقيقة أن قراءة فكر خير الدين وسيرته السياسية كانت، ككل القراءات، تعكس دائماً وأبداً مشاغل القارىء وتستنطق النص حسب الظروف التي يعيشها. وكانت إعادة رفات خير الدين تعبّر كما سبق عن «اعتراف أبناء تونس بأياديه البيضاء على وطنه بالولاء»، لكنها كانت تعبّر أيضاً وفي الوقت ذاته عن النظرة الرسمية لأحد رموز «الشخصية التونسية» أو «أحد مؤسسي الدولة التونسية التحديثية». ذلك ان فترة الستينات شهدت في تونس موجة تنظير لما سمي بـ «الأمة التونسية» و«الإنسان التونسي» و«الهوية التونسية». وعد خير الدين، مع غيره، رمزاً من رموزها. وقد حدث أثناء شروع تركيا في مراسم نقل الرفات ان راجت أنباء مفادها ان بقايا القائد القرطاجني الشهير «حنبعل»، المدفونة حسب ما هو شائع في منطقة «جيبزي» Gebze التركية، ستعاد هي الأخرى كرمز من رموز «الهوية التونسية»[٣].

إلا أن الاهتمام بخير الدين مر منذ انتصاب الحماية بتونس بمراحل عدة، وتركزت القراءات في العالم العربي ـ الإسلامي على ناحية دون أخرى من فكره أو حياته السياسية. وقد اجتذب كتابه **أقوم المسالك** (الصادر سنة ١٨٦٧)

---

(٢) من خطاب ألقي بمناسبة يوم الشهداء ٩ أبريل/ نيسان ١٩٦٨.

(٣) برقية صادرة عن وكالة «تونس أفريقيا للأنباء»، وهي الوكالة الرسمية للأنباء، بتاريخ ٢٢ مارس/ آذار ١٩٦٨. وتقع «جيبزي» على بعد حوالي مائة كيلومتر شرقي استانبول على البر الآسيوي. ولم يقع نقل رفات «حنبعل» على فرض أنه مدفون هناك فعلاً رغم اشتهار المعلم سياحياً.

الانتباه، فصدرت الطبعة التركية سنة ١٨٧٨[٤] أي بعد عشر سنوات من صدور الترجمة الانجليزية (١٨٧٤). وكان الجنرال حسين، أحد أصدقاء خير الدين المقربين وأحد أخلص مساعديه، قد اطلع أثناء مروره بمصر رفاعة الطهطاوي «. . . على الأصل والترجمة الفرنسية»[٥]. ولقد اقتبس الطهطاوي «نصاً من كتاب أقوم المسالك حول ضرورة تقسيم الاختصاصات في الدولة الحديثة»، وصدرت طبعة عربية للكتاب في الاسكندرية سنة ١٨٨١[٦]. وقد ظلت شخصية خير الدين تغري الكثير من المثقفين العرب الذين أرادوا من خلال إحياء ذكراه «حفز الهمم». فنقلت مذكراته المدونة أصلاً بالفرنسية إلى العربية، ونشرت في مجلة «العالم الأدبي» التونسية في الثلاثينات، كما تعددت المقالات التمجيدية القصيرة[٧]. واهتم المشارقة في نفس الفترة بسيرة الرجل لنفس الأسباب. فكتب أحمد أمين عنه لاستثارة همم الشباب علهم «يحذون حذو المصلحين ويهتدون بهديهم فينهضون بأممهم»[٨].

إلا أن أغلب هذه الكتابات كانت كالتقاريظ الملحقة بكتاب **أقوم المسالك** خالية من الناحية النقدية، في حين ان رفاق خير الدين ذاته نقدوا الرجل مباشرة أو كتابة. ولم تظهر الأعمال النقدية التقويمية الجادة إلا في الستينات. من ذلك

---

(٤) بعد مغادرة خيرالدين منصب الوزارة الكبرى بتونس استدعاه السلطان عبدالحميد الثاني إلى الاستانة. وفي نص البرقية التي وجهها أمين سر السلطان بتاريخ ٢٦ أغسطس/ آب ١٨٧٨ ما يلي: «. . بعد أن قدم ظافر أفندي لصاحب الجلالة السلطان كتاباتكم، عبّر جلالته عن كامل رضاه، وأنا أنقل لكم الإرادة السلطانية بالتوجه إلى استانبول للإقامة بعض الوقت»، انظر هامش ٧٩ مذكرات خيرالدين ٥١. Khereddine. Mémoires. M.T.E. Tunis 1971.

(٥) رسائل حسين إلى خيرالدين. بيت الحكمة. تونس ١٩٩١. ١/٦٥. رسالة عدد ١٩ بتاريخ ١٤ صفر ١٢٨٥ ـ ٦ يونيو/ حزيران ١٨٦٨.

(٦) محمود فهمي حجازي. أصول الفكر الحديث عند الطهطاوي مع النص الكامل لكتاب تخليص الابريز دار الفكر العربي القاهرة. د.ت. ٥٣.

(٧) منها على سبيل المثال سيرة مختصرة بقلم الشيخ محمد الفاضل بن عاشور. مجلة الثريا عدد يونيو/ حزيران ١٩٤٤. وقد نشرت مع تراجم أخرى مختصرة تحت عنوان «تراجم الرجال». الدار التونسية للنشر تونس ١٩٧٠. سيرة خيرالدين ٤٧ ـ ٥٨.

(٨) تصدير كتاب أحمد أمين «زعماء الاصلاح» مكتبة النهضة المصرية. القاهرة ١٩٤٩. ٣.

دراسة الدكتور المنجي صميدة «**خير الدين الوزير المصلح**»[٩] التي تطرقت للنقائص الفكرية وسلبيات الممارسة عند خير الدين. ودراسة الدكتور أحمد عبد السلام «**مصطلح السياسة عند العرب**»[١٠] ثم كتابه القيم «**المؤرخون التونسيون في القرون ١٧، ١٨، ١٩**»[١١]. ومن الدراسات القصيرة القيّمة دراسة الدكتور بشير التليلي «**معطيات من أجل مقاربة الفكر الاجتماعي - الاقتصادي عند خير الدين**»[١٢]. وكذلك دراسة أحمد جدي حول مدى عمق الاشكالية الاقتصادية في فكر وممارسة خير الدين[١٣]. هذا إضافة للمقدمة النقدية التقويمية التي صاحبت طبعتي أقوم المسالك[١٤].

لم يعد هدف هذه الدراسات التونسية استنهاض الهمم أو تعريف الخلف بأمجاد السلف المصلح، بل أصبح في فترة استمرار تفوق الغرب حتى بعد الاستقلال الإجابة عن أسئلة مثل: هل كان الرجل رغم ثقافته ورحلاته يعي نوعية العلاقة بين السياسي والاقتصادي؟ هل كان يصدّق في قرارة نفسه بإمكانية إصلاح وضع تونس دون مس البنية الاقتصادية والاجتماعية والهيكل السياسي القائم؟ هل قدّر خير الدين، وهو الذي أقام بأوروبا (ولا أقول تجول فيها سائحاً) الطموح المتزايد لأوروبا الصناعية الامبريالية، أم ان إعجابه بأوروبا المتحضرة حجب عنه أوروبا المتحفزة للاستعمار؟ هل كان هذا الرجل

---

(٩) Mongi Smida. Khereddine Ministre réformateur. M.T.E. Tunis 1970.

(١٠) أحمد عبدالسلام. دراسات في مصطلح السياسة عند العرب. الشركة التونسية للتوزيع. تونس ١٩٧٨. وهي دراسات تتعلق بالمصطلحات السياسية عند ابن خلدون وابن أبي الضياف وخيرالدين.

(١١) A. Abdessalam. Les historiens tunisiens du 17, 18, 19 siécle. Paris 1973. وفيه إشارات نقدية قيمة لفهم خيرالدين للتاريخ والتقدم وأهمية الاقتصاد...

(١٢) نشرت ضمن كتاب أشمل: Béchir Tlili. Etudes d'histoire sociale tunisiene du 19 siécle. Universite du Tunis 1974.

(١٣) أحمد جدي: الاشكالية الاقتصادية في الفكر التونسي الحديث من خلال أحمد ابن أبي الضياف وخيرالدين باشا. المجلة التاريخية المغربية السنة ١٦. العدد ٥٥ ـ ٥٦. سنة ١٩٨٩.

(١٤) صدرت الطبعة الحديثة الأولى لكتاب أقوم المسالك عن الدار التونسية للنشر بتحقيق وتقديم الدكتور المنصف الشنوفي. وهي عبارة عن مقدمة الكتاب فحسب. أما الطبعة الثانية فهي تامة وصدرت عن بيت الحكمة ١٩٩٠. وكل الاحالات تتعلق بهذه الطبعة الثانية.

المثقف المطلع مدركاً لآلية التاريخ الإسلامي عموماً والتونسي بشكل خاص[١٥]؟ وباختصار، كيف تصور خير الدين أن بإمكانه بناء هيكل سياسي حديث على أسس اقتصاد سياسي قديم ومغاير ومتخلف؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة لا تمثل دراسة لتجربة خير الدين في تونس (أو في تركيا) بل تفسر سبب التعثر في بناء الدولة الحديثة حتى أيامنا هذه. ففي دراسة جديدة عن التجربة البورقيبية في بناء الدولة بعد الاستقلال ينتهي عالم الاجتماع التونسي **عزيز كريشان** إلى أن خصائص هذه الدولة هي: مشخصة وفردية، تعتمد على الولاء الفردي والمحسوبية، منقطعة عن البلاد الحقيقية (العميقة)، ترضخ الاقتصادي للسياسي، انتقائية في اختيارها لنواحي الحداثة...[١٦] وهي خصائص كانت قائمة منذ قرون الأمر الذي يؤكد ان علاقة السلطة بالمجتمع وعلاقة البلاد بأوروبا لم تتغير في جوهرها. وهكذا نلاحظ ان البلاد لا تزال تعيش فترة من فترات مرحلة بدأت منذ أربعة قرون وان لا شيء يشير إلى أن المعطيات الأساسية قد تغيرت. وسنورد حوادث جدّت في أربعينات وخمسينات وستينات القرن الماضي تتعلق بموقف تونسي من «نظام عالمي جديد» برز من ذلك الحين، ظاهرة الشرعية والقانون وحقيقة القوة. لذا فإن العودة إلى الاقتصاد والسياسة في تونس خلال القرنين الماضيين ليست عودة إلى الماضي بل إضاءة للحاضر أو لنقل انها اكتشاف لـ «أزلية الأمس» L'Eter-nel hier حسب تعبير ماكس فيبر[١٧].

تبقى إشارة ضرورية وسريعة لقضية المراجع. فلقد كان فكر خير الدين يدرس أساساً من خلال كتاب **أقوم المسالك**، أما سيرته فإن المصدر المعتمد فيها

---

(١٥) الشائع عند الدارسين التونسيين المعاصرين أن المؤرخ ابن أبي الضياف وخيرالدين تأثرا بالفكر الخلدوني كما ورد في «المقدمة». وبتصفح كتابي «الاتحاف» و«أقوم المسالك» نجد أن هذا التأثر انتقائي يتعلق بقضايا محدودة مثل «العدل أساس العمران» أو «السكة وضربها» أو «عدم الانكار لما ليس بعهود». أما ما يتعلق بأهل الحل والعقد وأهمية الاقتصادي وفلسفة التاريخ فإنها قضايا لم تؤثر فيها على ما يبدو.

(١٦) Aziz Krichen. Le Syndrome Bourguiba. Céres productions. Tunis 1992.

(١٧) Max Weber. Le savant et le politicien. Plon. Paris 1982. p. 102.

كان ما أورده أحد أقرب أصدقائه ومساعديه الشيخ **محمد بيرم الخامس** في كتابه «صفوة الاعتبار»[١٨]. إلا أن وثائق كثيرة نشرت بعد ذلك[١٩]. إذ كان آخر أبناء خير الدين، الطاهر[٢٠]، قد شرع في إحراق وثائق أبيه سنة ١٩٣٠ وأمكن للمؤرخ محمد صالح مزالي استنقاذ بعضٍ منها[٢١]. وأهم المراجع المعروفة إلى حد الآن هي:

* وصية لأبنائي (سيرته السياسية في تونس وتركيا). أملاها حوالي ١٨٨٠.

* برنامجي. أملاه على الأرجح سنة ١٨٧٧.

المشكلة التونسية من خلال المسألة الشرقية (مشروع حل مشاكل تونس في إطار إصلاح عثماني أشمل) أملاه في حدود سنة ١٨٧٧.

الرد على الافتراءات (رده على ما اتهم به من التفريط في بعض ضياعه لشركات أجنبية أو عمله لتسليم تونس لفرنسا أو تخطيطه لإعادتها للتبعية الفعلية العثمانية) أملاه على الأرجح سنة ١٨٧٨.

**ولقد جمعت كل هذه الوثائق في الجزء الأول من «مذكرات خير الدين»**[٢٢].

* وثائق عديدة محفوظة في الخزينة الرسمية للدولة التونسية (الأرشيف).

---

(١٨) صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار (خمسة أجزاء) الأجزئة الأربعة الأولى المطبعة البهية القاهرة ١٣٠٣هـ. الجزء الخامس مطبعة المقتطف القاهرة ١٣١١هـ. الفصل المخصص لوزارة خيرالدين بتونس ٢/٣٤ ـ ٧٥.

(١٩) أحمد عبدالسلام. احصاء وتلخيص لوثائق خيرالدين الخاصة. تونس ١٩٧٩.

(٢٠) ترجمة الطاهر خيرالدين في تراجم الاعلام ٢٤٩ ـ ٢٥٧. وفيها أنه أقام بتونس بعد تقلبه في عدة مناصب منها ولاية فلسطين أيام العثمانيين. تولى وزارة العدل بتونس وتوفي سنة ١٩٣٧.

(٢١) تزوج خيرالدين أربع مرات وأنجب عدة أبناء: محمد السعيد (مات طفلاً) وصالح الداماد (صهر السلطان) أعدم سنة ١٩١٣، والهادي ومحمود (توفيا عن غير عقب سنتي ١٩٢٢ و١٩٢٦). أما الطاهر فإنه أنجب أحمد الذي مات في حياته سنة ١٩٣٠. واثر ذلك اعتبر الطاهر خيرالدين أن أسرة خيرالدين باشا زائلة لا محالة فشرع في اتلاف مخلفات والده. أنظر مقدمة محمد صالح مزالي لرسائل أحمد ابن أبي الضياف لخيرالدين التونسي. الدار التونسية للنشر ١٩٦٩. ٩ ـ ١٠.

(٢٢) نشر في مذكرات خيرالدين ٣١٨ ـ ٣٢٤.

منها ما هو إداري صرف ومنها ما هو شخصي مثل «المعروض» الذي أرسله للباي محمد الصادق بتاريخ ١٠ ذي القعدة ١٢٩٢هـ (أكتوبر/ تشرين أول ١٨٧٥). كما أصدرت مؤسسة بيت الحكمة الجزء الأول من رسائل الجنرال حسين إلى خير الدين سنة ١٩٩١. أما الرسائل المكتوبة بالشفرة والموجهة من وإلى الشيخ محمد بيرم الخامس[٢٣] فإنها لم تنشر بعد. لكن الثابت ان مثل هذه الوثائق لن تحمل معها يوم نشرها سوى معلومات تاريخية ولن تضيف جديداً يذكر حول فكر خير الدين.

## تونس بين الثوابت المحلية و«الجوار» الأوروبي

كان دخول العثمانيين إلى تونس صائفة ١٥٧٤ نقطة تحول في تاريخ البلاد. وكانت أفريقية (كما يسميها العرب) قد شهدت منذ منتصف ثلاثينات القرن السادس عشر (١٥٣٤ ـ ١٥٣٥) ظاهرتين أساسيتين: الأولى محلية صرفة وتتمثل في انحسار نفوذ السلطان الحفصي إلى الشمال الغربي من البلاد واستقلال القبائل عن العاصمة مركز الدولة والعمران[٢٤]. وكانت السلطة الحفصية تمتد أيام مجدها من تلمسان إلى طرابلس. اما الظاهرة الثانية فهي انتقال أوروبا (اسبانيا أساساً) إلى الهجوم وغزوها سواحل المغرب والجزائر وتونس. وكان بنو عثمان قد توسعوا في المشرق العربي في إطار صراع قوى إسلامية محلية، أما ضمها للجزائر وتونس فانه كان في إطار صراع دولي متوسطي. وسيرضخ تاريخ تونس منذ ذلك الحين (وإلى اليوم) إلى تأثير هذين المعطيين: القطيعة بين العاصمة ـ المركز وباقي البلاد ورضوخ الجهاز السياسي في العاصمة للضغط الأوروبي (اسبانيا ثم فرنسا) واخذ «الجوار» الأوروبي بعين الاعتبار أكثر من الواقع الاجتماعي المحلي. بل ان المحلي طوّع ليتكيف مع المؤثرات والمتطلبات الخارجية.

---

(٢٣) مقدمة محمد صالح مزالي لمذكرات خيرالدين. ١٠ ـ ١١.

(٢٤) ابن أبي دينار. المؤنس في أخبار أفريقية وتونس. المكتبة العتيقة. تونس ١٩٦٧. الخبر عن خلافة الأمير أبي محمد الحسن ١٦١ ـ ١٦٢.

نظمت الدولة العلية تونس باعتبارها ولاية عثمانية، تتوزع فيها السلطات (من الناحية النظرية) بين مراكز قوى ثلاثة: الباشا وهو موظف سام يوليه السلطان ومهمته سياسية إدارية، والداي وهو رئيس «الديوان» أي مجلس ضباط الحامية التركية، والباي وهو قائد الوحدات العسكرية المكونة من قوى القبائل المحلية. وكانت العلاقة متوازنة أول الأمر ثم برزت سلطة الداي بداية من فترة عثمان داي (١٥٩٨). قد تزامن حكمه مع بروز جملة عوامل ستبقى مؤثرة بشكل دائم في مستقبل البلاد.

* بداية تنظيم داخل البلاد إدارياً باخضاع العمق للعاصمة، وهو الأمر الذي سيتواصل مع خلفاء عثمان داي.

* بداية تمتع تونس باستقلال فعلي إزاء الباب العالي مع بقاء التبعية الاسمية. وهو الأمر الذي سيترسخ طيلة القرنين السابع عشر والثامن عشر.

* استرجاع النشاط الحضري بعض قواه من خلال عودة الحركية لسكان المدن المدعومين بقدوم آخر وفود المهاجرين الاندلسيين (الاجلاء النهائي كان سنة ١٦٠٩).

* بداية توسع رأس المال التجاري الأوروبي بشكل محتشم أول الأمر. وقد ربطت أول علاقة سلمية تجارية بين تونس وفرنسا سنة ١٦٠٥.

وكنتيجة لهذا الاستقرار النسبي تأسست، بموازاة سلطة الدايات ثم كعديل لها دولة وراثية ذات طابع مدني هي الدولة المرادية التي أرسى دعائمها مراد الأول (١٦١٣ ـ ١٦٣١) الملقب بـ «كورسو» (اشارة لكونه مملوكاً من جزيرة كورسيكا). ثم تعاقب على السلطة بعده حمودة المرادي (١٦٣١ ـ ١٦٦٦) مراد الثاني (١٦٦٦ ـ ١٦٧٥) محمد الأول (١٦٧٥) محمد الثاني (١٦٧٥ ـ ١٦٧٧) علي (١٦٧٧ ـ ١٦٩٦) مراد الثالث (١٦٩٦ ـ ١٧٠٢). وقد عمل المراديون على دعم نفوذهم فكسروا شوكة القبائل داخل البلاد (أولاد أبي الليل، أولاد أبي سالم، أولاد حمزة، أولاد سعيد) واحيوا عادة سلاطين بني حفص في الخروج

في جيش لجمع الجباية [٢٥]. إلا ان هذا التوازن كان هشاً **فالقبائل داخل البلاد كانت «سهلة الاخضاع عسكرياً مستحيلة الانقياد إدارياً»**. اما سكان المدن أي تونس بالدرجة الأولى فانهم كانوا مهمشين سياسياً، يشركون في بعض المناصب أحياناً لكن دون ان يكون لهم أثر فعلي في صنع القرار. وسيبقى هذا الاستقرار الهش المعرض لأقل الهزات سمة من سمات الدولة الحسينية التي خلفت المراديين.

انتهت الدولة المرادية في دوامة من الاضطرابات المحلية (حكم مراد الثالث المجنون) والاقليمية (حرب بين ترك تونس وترك الجزائر) والاقتصادية العالمية (انعكاس أزمة القرن السابع عشر في أوروبا على تونس). وجاء حسين بن علي التركي ليؤسس دولة وراثية سيتعاقب عليها من سنة ١٧٠٥ إلى مطلع القرن الحالي كل من: حسين بن علي (١٧٠٥ ـ ١٧٤٠) علي باشا (١٧٤٠ ـ ١٧٥٦) محمد (١٧٥٦ ـ ١٧٥٩) علي (١٧٥٩ ـ ١٧٨٢) حمودة (١٧٨٢ ـ ١٨١٣) عثمان (١٨١٣ ـ ١٨١٤) محمود (١٨١٤ ـ ١٨٢٤) حسين (١٨٢٤ ـ ١٨٣٥) مصطفى (١٨٣٥ ـ ١٨٣٧) أحمد (١٨٣٧ ـ ١٨٥٥) محمد (١٨٥٥ ـ ١٨٥٩) محمد الصادق (١٨٥٩ ـ ١٨٨٢) علي (١٨٨٢ ـ ١٩٠٢).

لم تقدم الدولة الحسينية في تقنية ممارسة السلطة جديداً يذكر انما واصلت ممارسات المراديين في اخضاع داخل البلاد للسلطة المركزية. اما ما سيحسبه بعض الدارسين على التحديث بداية من عهد احمد باي، فانه لم يكن قراراً ارادياً نابعاً من تحول اجتماعي حاصل في عمق البلاد بقدر ما كان رد فعل على زيادة النفوذ الأوروبي (أي الفرنسي بالدرجة الأولى). أي رد فعل «اقليم» محدود الإمكانيات والموارد تجاه قوة أوروبية متوثبة وطموحة تبحث عن «متسع حيوي».

يكرر مؤرخ هذه الفترة احمد ابن ابي الضياف في تاريخه [٢٦] عبارة «**تونس**

---

(٢٥) مصدر سابق ٢٢٧.

(٢٦) أحمد ابن أبي الضياف. اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان (ثمانية جزاء) نشر وزارة الثقافة تونس. (١٩٦٣ ـ ١٩٦٦).

**الفقيرة حساً ومعنى**» وقد تبدو هذه العبارة سوداوية متشائمة غير لائقة بـ «الخضراء» وخاصة إذا قيست بالصفحات التي حبرها ابن ابي دينار (المتوفى سنة ١٦٢٨) في وصف تونس وترفها[٢٧]. الا ان صاحب **المؤنس** كان في ذلك مادحاً ولم يكن مؤرخاً ناقداً منصفاً. والحقيقة ان المغرب ككل كان منذ أيام ابن خلدون قليل المدن والامصار[٢٨]. وكان المغاربة يتلقون أخبار الغنى والرفه في المشرق «بالانكار غالب الأمر»[٢٩] لما غلب عليهم من البداوة. والأرجح ان تونس والمغرب الأوسط (الجزائر) لم يشهدا ثروة أو رفاهية تقارب ما عرفته اندلس الامويين ومصر الفاطميين أو عراق العباسيين، وللجغرافيا الأثر الأكبر في ذلك. فتونس على عكس المغرب الاقصى بعيدة عن تأثير المحيط الاطلسي، ولا تمر بها انهار ذات بال. اما تضاريسها فانها قليلة الارتفاع لا تمكنها الا من نسبة امطار ضعيفة وغير منتظمة. ولقد جعل كل ذلك البلاد تتقلب بين خصوبة نسبية وقحط أو بين جدب وفيضانات. ولقد كانت اغلب الازمات السياسية مصحوبة (أو مسبوقة) بسنوات عجاف.

ومنذ العهد القرطاجني كان هناك تمايز بل تناقض بين الشريط الساحلي المترف نسبياً والملتفت نحو البحر وبين داخل البلاد المستتبع. ويصف أحد المؤرخين التونسيين هذا الوضع الذي ينطبق على قرطاج أو الدولة الحسينية قائلاً: «.. كان حكام البلاد من أعيان المدن والجهات المحظوظة يملكون وسائل قهر حربية وإدارية يسلطونها على تلك المناطق (الداخلية). فكان ذلك الوضع كفيلاً بان يضمن لهم السيطرة على بقية البلاد واستغلالها حتى وان أدى الأمر إلى تشريد غير الممتثلين والمتمردين واقصائهم نحو الهوامش القاحلة الجدباء والرمي بهم في حياة التوحش المتأخرة»[٣٠].

---

(٢٧) المؤنس. الباب الأول في التعريف بتونس.

(٢٨) ابن خلدون المقدمة. دار الكتاب اللبناني. بيروت ١٩٥٦. ٦٤٣ ـ ٦٤٤.

(٢٩) مصدر سابق ٦٥٨ ـ ٦٦١. وانظر تعليقه على تكذيب العامة ابن بطوطة حول ما نقله عن الثروة والعمران بالمشرق ٣٢٥ ـ ٣٢٧.

(٣٠) محمد الهادي الشريف. ماذا يجب أن تعرف عن تاريخ تونس؟ دار سراس للنشر. تونس ١٩٨٠. المقدمة ١١.

وكانت هذه السلطة المتمركزة في العاصمة تواجه باستمرار صعوبة بالغة في التوفيق بين متطلبات الدولة (نفقات الجند والموظفين، الحصون، السلاح...) وبين محدودية الموارد. وكانت الدولة الحفصية في أيام ازدهارها تصارع هذا المشكل الازلي. إذ تنقل كتب التاريخ أخباراً تتعلق بإلغاء كثير من المجابي والمكوس التي لا نعرف تاريخ فرضها. لكن هذا الإلغاء سرعان ما يتكرر بعد مدة مما يشير إلى ان المجابي ارجعت في بعض الاثناء. ينقل الزركشي ان السلطان أبا فارس عبد العزيز (١٣٩٤ - ١٤٣٤) الغى «... الكثير من المجابي منها مجبى الرهادنة (باعة الامتعة والملابس) ومجبى الماشية ومجبي سوق العطارين... (إلى ان يقول) ومجبى الصابون وقدره ستة آلاف دينار ذهباً وأبيح للناس عمله بعد ان كان عمله محصوراً متوعداً فاعله بالعقوبة المالية والبدنية... وترك ما كان موظفاً على الزفانين والغانيات والمخنثين... وأمر بهدم الفندق الذي كان بباب البحر تباع فيه الخمر وكان مجباه عشرة آلاف في العام..»[٣١].

ولقد رضخ الاتراك كما رضخ الحفصيون لواقع البلاد الجغرافي - الاقتصادي ففرضوا ضرائب مختلفة لتمويل الجهاز الإداري - العسكري. يذكر الوزير السراج (المتوفى سنة ١٧٣٦) «ان العسكر التونسي كان أول الحال (أي أول فترة العثمانيين) ثلاثة آلاف عسكري حتى تولى يوسف داي. فزاد ألف عسكري بسبب الفتنة التي بينه وبين الجزائر (١٦٢٧ - ١٦٢٨)... وبهذه الزيادة تضاعف الطلب وثقل الحمل في شأن المرتب»[٣٢]. ويمكن تجسيم هذا الهاجس المالي وما ينجر عنه من علاقة بين الحاكم والرعية في حادثة نقلها السراج في معرض كلامه عن الداي احمد خوجة (١٦٤٠ - ١٦٤٧)، قال: «... اتاه بياع القثاء يشكو جندياً اغتصب منه واحدة بفلسين وضربه. فأرسل

(٣١) الزركشي تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية. المكتبة العتيقة. تونس ١٩٦٦. دولة أبي فارس عبدالعزيز ١١٧ - ١٢٠.

(٣٢) الوزير السراج. الحلل السندسية في الأخبار التونسية. دار الكتب الشرقية تونس ١٩٧٣. ١٩٧/٢ - ١٩٨.

من أتى بـه وقال: يـا هذا أتعلم ان هؤلاء عليهم قـائد ملتزم؟ وإذا انفتـح باب الغصب والجور بطلت الباعة، وإذا بطلت انقطع مدد القائد، وإذا تعطل القائد انقطع المال المرتب للعسكر، وإذا انقطعت المرتبات تأتيني اما أبيع كـركي (ثوب ذو فروة) او تتسبب في قتلي. وأشار إلى خدمه برفعه إلى الديوان وضربه خمسـمائة سوط بعدما دفع للبيـاع حقه»[٣٣]. والـواضح ان تصرف احمـد خوجـة لا يقصد العدل في ذاته بل يهدف حماية توازن ضروري لبقاء الآلة الإدارية ـ العسكرية.

لم يخرج حسين بن علي عن هذه القاعدة، فبعـد ان ضمن استقرار حكمـه بالبيعة العامة (١٧٠٥) ثم بتثبيت السلطان، انتهج سياسة اقتصادية يصفها ابن ابي الضيـاف بقـولـه: «.. سعـدت المملكـة وأهلهـا بيمنـه وامتـلأت أيـديهم بالمكاسب فأثاروا الأرض وعمروها. وخفف على الفلاحـين من أثقال المغـارم ما فوّى به الأول.. وتنافسوا في الصناعات..»[٣٤]. إلا ان هذه الإجراءات وغيرها الرامية لتنشيط الاقتصاد كانت تقصد أساسـاً توفـير مصادر تمـويل لـ «الـدولة». ولقـد اتخذ حسـين بن علي إجـراءات أخرى لتـوطيد أركـان الجهاز السيـاسي لا لتحديث البلاد وسار خلفاؤه على نهجه كلما امكنهم ذلك، ومنها:

* **الحـد من القرصنـة التي ازدهرت في أواخـر القرن ١٦ ومـطلع القـرن ١٧**. فبعـد ان كانت مصـدراً من مصادر الـدخـل (بضـائـع، اتـاوات، فـديـة الأسرى) تضـاءل دورها بـارادة سياسيـة لان البايـات فضلوا المصـدر التجـاري المضمـون فتوخـوا سياسـة سلمية[٣٥]. وسيتـدعم هذا التـوجه مـع زيـادة القـوة العسكرية الأوروبية، إلى درجة ان إلغاء القرصنة رسمياً في تونس (١٨٣٠) كان إجراء شكلياً فرضه واقع التفوق الأوروبي.

* **ازدهار التجارة مع أوروبا**. لاحظ العـديد من الـرحالـة الأوروبيين ان

---

(٣٣) مصدر سابق ٢/٢٢٣ ـ ٢٢٤.

(٣٤) اتحاف ٢/٩٥.

(٣٥) Mohammed Hedi Cherif. Pouvoir et société dans la Tunisie de Hussayn bin Ali, Université de Tunis 1984. 1/169 - 173.

تونس هي القطر الشمال الافريقي الوحيد الذي تحتل فيه التجارة مكانة هامة. ففي سنة ١٧٤٢ ـ ١٧٤٣ كان دخل الدولة من تجارة الجلد والبقول الجافة وأداءات الجمارك أكثر من مائتي الف ريال (عدا مداخيل بيع الحبوب والزيت)[٣٦]. في حين ان مداخيل الدولة من القرصنة سنة ١٧٣١ لم تتجاوز «بضعة عشرات آلاف من الريالات»[٣٧]. وكانت هذه التجارة احتكار الدولة أي ان الباي كان حريصاً على الانفراد بالمصدر الرئيسي للنقد الذهبي. ويصف قنصل فرنسا سنة ١٧١٤ حسين بن علي بانه: «. . . التاجر الوحيد في البلاد، لانه الوحيد الذي يشتري من رعيته والوحيد الذي يبيع المسيحيين»[٣٨]. اما ما كان يشتريه «التاجر الأوحد» فكان أساساً مواد فلاحية (زيت زيتون، حبوب، بقول جافة) وبعض المواد الأولية مثل الجلود. وكان الباي يستعمل العديد من الملتزمين (اللزامة جمع لزّام في اصطلاح التونسيين) الذين اثروا ثراء فاحشاً لكن اليد العليا كانت دائماً لصاحب البلاد الذي يباشر الاتصال مع القناصل. **لكن هذه التجارة لم تكن تبادل انداد بل كانت هناك دائماً «يد عليا ويد سفلى» ولقد تأكد ذلك بشكل قطعي بعد احتلال فرنسا للجزائر (يوليو/تموز ١٨٣٠)** وفرضها على تونس اتفاقية تكرس تفوقها (اغسطس/آب ١٨٣٠) وتدخل عنصر جديد هو التجار الأجانب الذين سيمهدون لالحاق تونس نهائياً بفرنسا.

* **الأداءات والضرائب المختلفة**. إضافة لاحتكار الدولة تجارة الملح والتبغ والصابون والجلد والجبن فانها كانت الوحيدة التي تشتري الحبوب من الفلاحين الذين يدفعون **ضريبة العشر** ويقدمون للسلطة كمية من الحبوب بأسعار منخفضة وهو ما يسمى **بالمشترى**. ولم يكن جمع كل ذلك بالأمر الهين الذي تقبله نفوس الفلاحين، لذلك ترسخت عادة خروج محلتين (جيشين) لجمع المجبى تعرف الأولى بمحلة الصيف تتوجه لمناطق الحبوب أثر الحصاد وتقصد الثانية في الشتاء مناطق الزياتين. وبما ان هذا الاستنزاف المنظم لم يكن كافياً

(٣٦) مصدر سابق ١/١٦٦.
(٣٧) مصدر سابق ١/١٧٢ ـ ١٧٣.
(٣٨) مصدر سابق ١/١٩٩.

**فان الدولة كانت تملك الحانات**[٣٩] **وتتقاضى ضرائب لا يعلم مقدارها من ملتزم البغاء**[٤٠].

وينقل ابن ابي الضياف قول أحد الوزراء واصفاً حال البلاد مع حاكمها وموظفيه: «. . . قال الوزير (حمودة بن عبد العزيز) مخاطباً الباي (حمودة باشا الحسيني) هذه المملكة كالبقرة والناس تتوارد على حلبها وانت آخذ بقرونها»[٤١]. كان هذا زمن حمودة باشا الحسيني الذي عده صاحب الاتحاف: «عماد البيت (الحسيني) وفريدة السلك»[٤٢]. اما في عهد محمد الصادق باي فان الجنرال حسين يصف الاستنزاف موجهاً خطابه للباي: «. . . يا سيدي ان حال هذه المملكة كحال بقرة، إذ حلب ضرعها حتى خرج الدم»[٤٣]. **وكان الباي احمد إذا جلس في المحكمة «كاد لا يسمع الا شكايات المتظلمين من اللزامة والعمال»**[٤٤].

ولقد تحالفت تضاريس البلاد مع السلطة، فالحصون الطبيعية قليلة والأراضي منبسطة تسهل السيطرة عليها وعلى سكانها وهو أمر لاحظه أحد الغزاة إذ «رأى حسن البلاد وخصبها وأخلاق اهلها وطاعتهم للأمراء»[٤٥]. الا ان ابن ابي الضياف يصف ذلك دون تورية قائلاً: «. . . **قاسى الناس من عسف اللزامة ما لا يطيقه غير أهل المملكة التونسية**»[٤٦].

الا ان هذه السياسة الاقتصادية الموجهة نحو تمويل الجهازين الإداري والعسكري سارت بسرعة نحو الافلاس التام، ولم يكن ذلك بالأمر المفاجىء، فقد سبقت ذلك مقدمات منذرة مثل انتهاء الحروب النابوليونية وعودة فرنسا

(٣٩) اتحاف ٣/٩٣.
(٤٠) السلطة والمجتمع ١/٢٠٦ و١/٣١١.
(٤١) اتحاف ٣/١٥.
(٤٢) مصدر سابق ٣/١٢.
(٤٣) مصدر سابق ٥/١١٢ ـ ١١٣.
(٤٤) مصدر سابق ٤/١٤٤ ـ ١٤٥.
(٤٥) مصدر سابق ٢/١٥٣.
(٤٦) مصدر سابق ٤/٨٠.

للمسرح المتوسطي (١٨١٥) ثم احتلال الجزائر وفرض وصاية فعلية على تونس بعد شهر من ذلك. ثم كان اعلان الدولة عن عجزها عن دفع ديون التجار الفرنسيين بعد بيع محصول الزيت مقدماً. فرشح لحل هذه الأزمة الاقتصادية الخانقة مملوك شركسي هو **شاكير صاحب الطابع**. فمارس سياسة تقشف وضغط نفقات (حتى على الباي وأسرته) ونجح في الخروج بالبلاد من صعوباتها ولعل مصطفى باي فهم ان مهمة شاكير قد انتهت فأمر بخنقه دون مراعاة للخدمة أو المصاهرة (١٨٣٧) ثم استمر العد التنازلي حتى الصفر أي انعدام الحياة الاقتصادية الوطنية في عهد الصادق باي عشية فرض الكومسيون المالي (١٨٦٩).

بدأت إجراءات التحديث الحثيثة مع تولي احمد باي. وأبرز نواحي التحديث كانت تتعلق أساساً بالجيش (مدرسة لتخريج الضباط، مصانع ذخيرة وأسلحة، تعصير التدريب والزي...) وبعض المصانع والمنشآت التحسينية حسب تعبير ابن ابي الضياف والتي استفاد منها رأس المال الأوروبي اكثر مما استفادت منه البلاد. ويشير استقراء الفترة الأحمدية ان التحديث كان موجهاً بالثوابت التالية:

* **ان الإجراءات كانت فوقية ولم تكن ناتجة عن تصور اجتماعي سابق.** فهي تطويع القاعدة لإرادة السلطة الفوقية، ارضاخ الاقتصاد لمتطلبات الجهاز السياسي أي لمزيد نجاعة الأداة العسكرية ـ الإدارية.

* **لم يتأثر احمد باي بأطماع فرنسا قدر تأثره بل جزعه من انهاء الدولة العلية لسيطرة آل القارمانلي على طرابلس.** وكان يخشى ان يلحق الحسينيين ما لحق بأولاد القارمانلي فبحث عن سند وهمي لاستقلال خيالي في فرنسا التي

(٤٧) انظر ترجمة شاكير اتحاف ٢٨/٨ ـ ٣٢ ومقتله بعد تفاصيل وزارته، اتحاف ٢٠٤/٣ ـ ٢٢٤. وهو يشبه خيرالدين من حيث الشخصية والدور الذي اضطلع به مع اختلاف في نهايتهما.. ولا ريب أن خيرالدين الذي لم يقدم تونس بعد أثناء وزارة شاكير سمع بتجربته من «الشراكسة» فظل شبح وزير مصطفى باي مخيماً على وزير الصادق بأي.

زينت له الأمر. ولم يدرك احمد باي خطورة سياسته المعرضة عن الاستانة المقبلة على باريس الا متأخراً عندما قال قنصل فرنسا صراحة: «انت لا تقدر على فعل شيء من سياسة بلادك الا بإذن دولة فرنسا... فقال الباي لوزرائه: اقتحمت الاخطار خشية ان ينقص لي شيء من التفويض المعتاد لسلفي من دولة ندين بطاعتها (العثمانية) فأصبحت الآن لا قدرة لي على فعل شيء الا بأذن فرنسا»[٤٨].

* **تذوب مصلحة البلاد في مصلحة السلطة ثم مصلحة السلطة في مصلحة الفرد** ـ الحاكم. يصف صاحب الاتحاف احمد باي رائد التحديث بأنه كان: «.. كريماً جواداً متلافاً متعلق النفس بالمعالي تعلقاً افضى إلى ضيق حال المملكة»[٤٩]. ولقد بنى في مرضه الذي توفي فيه قصراً «صرف عليه ما ينشيء بلاداً ينتفح بها... حتى قال بعض الناس ان الباي اراد ان يبقي المملكة لمن بعده فارغة من المال والعمران»[٥٠]. ولقد استمر الوضع مع من خلفه (محمد ثم محمد الصادق).

* **التقى كل ذلك بانعدام ذمة العمال والملتزمين وبالشره الأوروبي.** فتعددت «الإجراءات التحديثية» التي لا فائدة منها الا للشركات الأجنبية مثل نقل ماء «عين زغوان»[٥١] أو ادخال التلغراف (مطلع سنة ١٨٦٠) الذي قال عنه صاحب الاتحاف: «... حصل منه دخل للعملة ولمن تسبب لهم ولم تظهر له في المملكة فائدة... ولم يكن في هذا القطر عمران يحفظ الأعواد الممتد عليها سلك الجذب لان غالبها في قفار الفيافي تتحكك بها الوحوش وسوائم الانعام»[٥٢].

وكل ما أشرنا إليه ينطبق تمام الانطباق مع فروق طفيفة، على مصر محمد

---

(٤٨) اتحاف ٦/١٢١.
(٤٩) مصدر سابق ٤/١٦٤.
(٥٠) مصدر سابق ٤/١٤١.
(٥١) مصدر سابق ٤/٢٦١ ـ ٢٦٤.
(٥٢) مصدر سابق ٥/٢٢ ـ ٢٣.

علي. حيث اعتبر محمد عبده ان هدف أعمال محمد علي لم يكن تعصير البلاد بل تشديد قبضة الجهاز الإداري[٥٣].

كانت خيانات الملتزمين مسلمين ويهود[٥٤] مأساة متواصلة الحلقات، إلا ان الحاشية كانت تضم دائماً صوتاً ينبه ويحذر. وكان شاكير صاحب الطابع قد احتج على الباي وأسرته في شجاعة غريبة فاصلاً بين مالية الدولة ومخصصات الباي وأسرته: «. . . انا اجمع المال ليكون خزنة البلاد وأنتم تبددونه في أغراضكم وأغراض أولادكم»[٥٥]. وحذر احمد ابن ابي الضياف احمد باي من كثرة عسكر لا مبرر له، فقال له الباي غاضباً: «. . . والله لا اسرح العسكر أو يقطع رأسي، وأشار بيده إلى رقبته من شدة الغضب» فانبرى وزير الحرب يبرر طلب التخفيض بوجود «نظام عالمي قائم على الشرعية الدولية» وقال: «. . . **يا سيدي ان الدنيا الان مؤسسة على الحقوق باتفاق الدول، وهذا العسكر ان اعددناه لزيادة في المملكة فالمحقق ان ذلك لن يقع. وان اعددناه لدفع الضرر داخل المملكة فالظاهر أنه أكبر من الحاجة**»[٥٦]. ولم يقتنع أحمد باي إلا ان خلفه محمد اضطر لذلك لانه فضل تقليص نفقات الجيش على تخفيض نفقات القصر. وقد أصبح «الضباط دون مضبوطين والأمراء دون مأمورين» كناية عن زيادة عدد الضباط دون زيادة مناسبة لعدد الجنود، والتعبير لابن ابي الضياف. وقد برر محمد باي تسريح الجنود بقوله: «. . . **ان الدنيا الان وفيها عظماء الدول قائمة على الحقوق. ولو كانت على حسب القوة ما يمنع القوية ان تستولي على الضعيفة؟ وحسبنا من العسكر ما نستعين به على الهناء ودوام**

(٥٣) محمد عبده. الأعمال الكاملة. دار الطليعة. بيروت. آثار محمد علي في مصر. ١/٧٢١ ـ ٧٢٨.

(٥٤) تحالف الوزير مصطفى خزندار والملتزم محمود بن عياد ورئيس القباض اليهودي نسيم بشي. انظر رسالة الجنرال حسين «حسم الالداد في نازلة محمود بن عياد». مطبعة جريدة الكوكب الاسكندرية ١٨٧٥. ولم يكن محمود بن عياد أول ملتزم من آل بيته يفر بميزانية البلاد، فقد فرّ جده أحمد بن عياد أيام حمودة باشا الحسيني إلى مصر بكل أموال الدولة. انظر الجبرتي عجائب الآثار ٤/١١ ـ ١٢.

(٥٥) اتحاف ٢/٢٢٠.

(٥٦) مصدر سابق ٤/١٤٧ ـ ١٤٨.

**الراحة لبلادنا وتربية الجهال**»[٥٧]. والذي يتضح من المواقف السابقة ان الباي يخلط بين الدولة وشخصه ويعتبر، رغم وجود بعض الناصحين المخلصين حوله، ان الجيش (والإدارة ككل) أداة من جملة أدوات أخرى لارضاخ الرعية و«تربية الجهال».

تسارعت الأحداث خلال السنوات الاخيرة لحكم احمد باي وطيلة فترتي خليفتيه محمد ومحمد الصادق، فأصبحت البلاد مرهونة لدى التجار الأوروبيين من الباي وأسرته إلى آخر خيمة بدوي، وبيعت محاصيل الزيت والحبوب مسبقاً ولسنوات عديدة واضحى النزر القليل «المحلوب من ضرع البقرة» عاجزاً عن تسديد فوائض الدين. فلجأ محمد باي إلى اقرار ضريبة سميت بـ «الاعانة» وقدرها ٣٦ ريالاً يدفعها كل فرد (١٨٥٦). ثم تقرر في تسرع غير مسؤول مضاعفة مقدار الاعانة (١٨٦٣) فكان ذلك بمثابة الشرارة التي الهبت البلاد ضد النظام المنتصب والمتجاهل تماماً واقع البلاد اجتماعياً واقتصادياً. وما ان هدأت الثورة بعد اغراق نواح كثيرة في الدم حتى جاء دور الكوليرا لتنزل بالبلاد إلى ما دون الصفر اقتصادياً. ويصف ابن ابي الضياف وضع البلاد قبيل فرض الكومسيون المالي عليها بقوله: «.. كاد متجر تونس ان ينحصر في جلود الانعام والمواشي الميتة وخرق اموات الفقراء... ثم بيعت خيامهم وتركوا بذراريهم تحت اديم السماء.. (حتى قيل) عند العقلاء ان هذه الايالة مات النصف من أهلها.. كل ذلك ودار الباي بالقصبة غاصة بالافرنج في كل يوم وهم الغرماء والسماسرة، ويموت من الفقراء بالجوع والبرد في كل يوم أكثر من مائة نفس لم تكف النعوش لحملهم... كل ذلك بمرأى ومسمع منه (محمد الصادق باي) ولم يظهر في وجهه التأثر كأن هؤلاء الموتى من اعدائه لا من رعيته»[٥٨].

في مثل هذا الجو الكابوسي المرعب كتب خير الدين **اقوم المسالك**. ثم

---

(٥٧) مصدر سابق ٤/٢٥٦.

(٥٨) مصدر سابق ٦/٨٦ ـ ١٠٧.

وكنتيجة لاعلان افلاس البلاد رسمياً، استدعي مثل شاكير صاحب الطابع لانقاذ السلطة، في حين تصور هو (في أول الأمر على الأقل) انه تم الاستنجاد به لتطبيق برنامجه في تحديث الدولة.

## جهاز السلطة: الباي والأعوان

بعد استمرار الأمور من الناحية الإدارية كما قرره لها العثمانيون أثر الحاقهم البلاد، حدثت سنة ٩٩٩ هـ (اكتوبر ١٥٩١) ما سماه الوزير السراج «فتنة البلكباشية»[٥٩]. وهي عبارة عن عملية انقلاب عسكري أخرج به ضباط الجيش التركي السلطة من يد الباشا وجعلوها في يد الديوان «على اسلوب ديوان مصر وديوان الجزائر». وكان الديوان مركباً من الدايات (هناك داي على كل مائة جندي انكشاري) **وإذا «حل بهم أمر تجمعوا في القصبة وتشاوروا بينهم إلى ان يتفقوا على أمر واحد»**[٦٠]. إلا ان هذه التجربة الشورويه لم تكن تعبر إلا عن تطلع الجند التركي ولم تنبع من واقع محلي. ومهما يكن من أمر فانها لم تعمر، إذ انتهت بتجميع كل سلطة دايات الديوان في يد واحد منهم وهو عثمان داي (١٥٩٨) ثم استمر الحكم فردياً طيلة حكم المراديين رغم تململ الجند التركي في ثكناته الموزعة في قلب تونس العاصمة أو الحاضرة كما يسميها أهلها.

بدأ حسين بن علي حياته في جهاز السلطة كموظف في الدولة المرادية المحتضرة، وادرك بحكم خبرته انه لا سبيل لاشراك أحد في حكم تونس وإلا كان ذلك فاتحة تقلبات كثيرة. لذا سارع منذ ان بويع أميراً (رمضان ١١١٧ ـ يناير/كانون الثاني ١٧٠٦) إلى تركيز حكم مركزي فردي وعلى ذلك سار خلفاؤه من بعد.

بدأ حسين بن علي **بإضعاف الجيش التركي** لعلمه التام بميل العسكر القابع في الثكنات للشغب والفتنة. ومع انه لم يحرمه من مرتبه وسهر على دفعه

---

(٥٩) الحلل السندسية ١٢/١٥١ ـ ١٥٢.

(٦٠) المؤنس ٢٠٠ ـ ٢٠٢.

بانتظام، فانه اتخذ عدة إجراءات لتحجيم نفوذه فأوقف عادة استقدام الجند من الاناضول واكتفى بأبناء الجيل الأول منهم المعروفين بـ «الكوارغلية» (من أب تركي وأم تونسية). ثم أحاط نفسه بحرس خاص من المماليك. اما الوحدات العسكرية التي كانت تنتقل داخل البلاد لجمع الجباية أو ارضاخ المناطق فانها كانت مكونة في غالبها من غير الجند التركي المحترف[٦١]. وكرد فعل طبيعي ثار العسكر مرات متتالية. كانت أول مرة أيام علي باشا (١٧٤٣) ثاني الحسينيين وانتهت بقتل الثائرين، واعقبتها ثانية أيام حمودة باشا (١٨١١) ختمت بمقتل الثائرين و«ترك اشلائهم للوحوش»[٦٢]. اما الثالثة وهي الأعنف فكانت أيام محمود باي (١٨١٦) وانتهت بقرار السلطة ببعث قوة عسكرية بديلة. فجمع الباي أفراداً من قبائل زواوة (عسكر زواوة) و«... جعل لهم المرتب واعتضد بشوكتهم واقامهم شجى في حلق الترك فكانوا عند الظن»[٦٣]. ومع احمد باي تمت «تونسة» الجيش نهائياً وطوع نهائياً وانتهى أمره كمركز قوة مضاد للسلطة.

اما **القبائل العربية** داخل البلاد والتي كانت منذ أيام الدولة الحفصية مصدر قلاقل متعاقبة فإن توالي الحملات كسر شوكتها. ثم لجأ «المخزن» (السلطة) إلى اختيار بعض القبائل مثل دريد وجلاص واستعملها ضد أخرى باعتبار انها «قبائل مخزنية». كما تم ربط شيوخ القبائل وأعيانها مصلحياً بالسلطة (هبات، اعفاء من الضرائب...).

اما **في غير تونس من المدن الكبرى** (القيروان، سوسة، صفاقس، الكاف، باجة..) فان الحسينيين أوكلوا منصب القايد (الولاة) للأعيان من العائلات المحسوبة على السلطة (العائلات المخزنية) مثل عائلة المرابط بالقيروان والجلولي بصفاقس وابن بشر في باجة والقمار بالكاف وابن عياد في الجنوب الشرقي. وكان القايد ملتزماً بجمع الجباية قارناً بذلك بين الإدارة والمال ومكوناً في أغلب

(٦١) السلطة والمجتمع ١/٢٦٩ ـ ٢٧٨.
(٦٢) اتحاف ٣/٥٦.
(٦٣) مصدر سابق ٣/١٢١.

الأحيان ثروة وخبرة تمهد له الالتحاق بالجهاز الإداري بالعاصمة كما حدث لبعض أفراد من آل الجلولي وآل بن عياد.

وبما ان العاصمة كانت تضم ثلث السكان أو ما يزيد على ذلك بقليل فان احكام القبضة على داخل البلاد يمثل أصعب ما في الأمر. ولم تكن تونس بعد تحييد قوة الجند فيها تضم سوى مركزيْ نفوذ ممكنين هما الفقهاء والتجار.

اما **الفقهاء** فانهم استتبعوا بإجراءات تكريمية متلاحقة من خلال ربطهم بمناصب تدفع السلطة رواتبها (القضاء، الفتيا، التدريس، الاشراف على بعض المدارس) ومن خلال اشراكهم أحياناً في شورى رمزية وفي قضايا ثانوية. ولقد نجح الحسينيون في ذلك نجاحاً كبيراً فلم تظهر طيلة حكمهم حركات أو حتى تنديدات قام بها فقهاء إلا ما ظهر من أفراد متفرقين لا يحسبون على فئة اجتماعية. كما طال نفوذ المخزن وجهاء وشيوخ الطرق الصوفية وقيمي الزوايا الموزعة داخل البلاد. فتم ربطهم مصلحياً بالسلطة الأمر الذي ضمن طاعتهم وطاعة اتباعهم ومريديهم[٦٤].

اما **فئة التجار والحرفيين** فقد كان لهم كما هو الحال في كل المدن الإسلامية هيكلة وتنظيم تسهران على استمرار الجماعة وحماية مصالحها (امين لكل صناعة، امين الأمناء، أمين التجار...). إلا ان هذه الفئة لم تشكل في تونس في الفترة التي نتعرض لها مركز ضغط لانها كانت تدرك ان الاستقرار الهش الذي يضمن ازدهارها رهين قوة السلطة[٦٥]. وقد اثبت علي باشا وبعض ابناء حسين بن علي انهم لا يترددون في تصفية املاك أحد أعيان التجار أو نكبة أمين صنعة إذا لزم الأمر. ومع انتصاب الاحتلال الفرنسي في الجزائر واستتباع تونس انحصرت التجارة تدريجياً في يد الأجنبي واخترقت السوق المحلي البضاعة الأوروبية فكسدت الحرف التونسية ودخلت طور الاحتضار. ففي ستينات القرن الماضي تقاسمت ثلاث دول هي فرنسا وايطاليا وانجلترا التجارة التونسية ونقل

(٦٤) السلطة والمجتمع ١/٣٢٥.

(٦٥) رشاد الامام سياسة حمودة باشا في تونس. تونس ١٩٨٠. ٢٧٩ - ٢٨٤.

المسافرين من وإلى الموانىء التونسية. واحتكرت شركات النقل الأجنبية ما تبقى من تجارة تونس مع المشرق (الاسكندرية، سواحل الشام، ازمير، استانبول) بل حتى المبادلات بين الموانىء التونسية[٦٦]. واستمر أفول القطاع التجاري والصناعي التونسي ولم ينج من هذا الافلاس سوى أفراد من الوسطاء الذين ربطوا مصيرهم بمصالح الاقتصاد الفرنسي.

كيف حكم البايات؟ وماذا كانت تخفي عبارة المخزن؟ يمكن تفكيك الآلة الإدارية وارجاعها إلى ثلاث دوائر. الدائرة الأولى هي دائرة الكتبة وبعض الموظفين من الأهالي. وهي دائرة لا تملك صنع القرار رغم انها تربط بين السلطة والرعية. اما الدائرة الثانية فانها تضم أصحاب المناصب الهامة: الخزندار، صاحب الطابع، كبار الضباط... وهؤلاء رغم فخامة الألقاب لا يعدون وزراء رغم انهم لقبوا كذلك بداية من عهد محمد باي، لكنهم كانوا وزراء تنفيذ لا وزراء تفويض. ولقد لمعت بعض الأسماء بشكل يوحي بأن اصحابها كوّنوا مراكز قوى مثل حمودة بن عبد العزيز ويوسف صاحب الطابع وسليمان كاهية، وشاكير صاحب الطابع. إلا ان هؤلاء كانوا يدركون انهم يستمدون نفوذهم المؤقت من ارادة سيدهم الذي بامكانه عزلهم وقتلهم واستصفاء اموالهم دون أي اعتبار لسنوات الخدمة أو حرمة المصاهرة[٦٧].

وكانت هذه الدائرة الثانية مكونة من المماليك بقسميهم: الشراكسة والاعلاج، أي مماليك من أصل مسلم وآخرين من أصول أوروبية (من ايطاليا وجزرها ومن كورسيكا واليونان). وإضافة لكون ولاء المملوك للباي مما يقضي على أي شعور بالانتماء الفئوي، فان المنافسة ان لم نقل التناحر كان شديداً بين الشركس والأعلاج (أو مسلمة الافرنج كما يسميهم ابن ابي الضياف). وكان

---

(٦٦) Jean Ganiage. Les origines du protectorat français en Tunisie. M.T.E. Tunis 1968. p 48 - 55.

(٦٧) الاستثناء الوحيد هو مصطفى خزندار الذي تولى الوزارة مدة ستة وثلاثين شهراً، ولكنه عزل كشرط من شروط خيرالدين لتولي مهمة إصلاح الوضع المالي بالبلاد. خيرالدين مذكرات، الرد على الافتراءات ١/ ٢٥٤ ـ ٢٧٩.

هذا التنافس ضماناً بيد الباي الذي لم يعرف خطر مماليك مصر كما عرفه محمد علي باشا. وان «المماليك الشراكسة يكرهون اليونان لمبالغتهم في التملق لاسيادهم ودناءة طباعهم، ويرون ان اداء مراسم العبودية يكون بقدر الحاجة بدون اخلال بالمروءة. وفي طباعهم (أي الشركس) اباءة الضيم وكرم الخلق ويرون فضلهم على اليونان لكونهم عريقين في الإسلام. واثمانهم أضعاف اثمان غيرهم وقد شاهدنا ما يؤيد ذلك في جرائد بيعهم»[٦٨].

ويبدو ان حمودة باي جرّب تونسة الدائرة الثانية، إلا ان تجربته فشلت، فعوض التونسيين الذين كانوا دون توقعه بالمماليك والأوروبيين واليهود[٦٩]. وأكثر من استقدام المماليك الشراكسة من استانبول وكان «... شديد البأس في تربيتهم وتأديبهم من غير رأفة يعاقبهم على سوء الأدب بعقاب الجناية، ويأخذ البريء منهم بالمذنب. وكان لا يسمح لهم بالتكلم بالعربية خشية ان تكون اللغة ذريعة للخلطة»[٧٠]. واستمرت سياسة عزل الدائرة الثانية عن الرعية حتى بعد حمودة باشا. وعندما شكل «المجلس الكبير» أثر اعلان دستور ١٨٦١ لكي يكون بمثابة المجلس التأديبي كان ثلثه من «رجال الدولة» ويلاحظ ابن ابي الضياف بأسى شديد انه «... من غريب الاتفاق ان العشرين رجلاً من رجال الدولة لم يكن فيهم من ابنائها ولادة إلا العبد الحقير (يقصد نفسه) والشريف حسين بن عمر المقرون... وغيرهما من ابنائها ولاء (يقصد انهم من المماليك)»[٧١].

تبقى الدائرة الثالثة أي السلطة الحقيقية في شخص الباي. وقد كان أوائل الحسينيين يتمتعون بحس سياسي، إلا ان الحال تغير مع محمد باي (١٨٥٥ ـ ١٨٥٩) الذي «كان قريباً جداً من الأمية»[٧٢] ثم مع أخيه محمد الصادق الذي

(٦٨) اتحاف ١٤٨/٨.
(٦٩) سياسة حمودة باشا ١٧٦ ـ ١٨٣.
(٧٠) اتحاف ٢٠/٣.
(٧١) مصدر سابق ٣٨/٥.
(٧٢) مصدر سابق ٢٦٨/٤.

يقول صاحب الاتحاف في ثقافته انه «. . تعلم الكتابة حتى سهلت عليه»[٧٣]. ومع الصادق باي افتضحت وبشكل سافر معايب الحكم الفردي المقنع بمظاهر الشورى. يصف صاحب الاتحاف مجلس شورى الصادق باي فيقول: انه إصطفى أفراداً من مجلسه الخاص وأفراداً اسماهم وزراء. . . وصار يجمعهم يومي السبت والاثنين من كل أسبوع للمفاوضة والاستعانة بالرأي والمشورة. . . ولما علم ان مراده ربما يعارضه فيه (بعض) هؤلاء الأفراد صار يقلل من الاجتماع بهم تدريجياً حتى صاروا يأتون لتقبيل يده فقط ثم ينصرفون»[٧٤].

كانت السلطة الحقيقية مركزة اذن في شخص الباي مهما كان عدد أعوانه ومهما كانت درجة اخلاصهم للصالح العام. وبقطع النظر عن الدرك الذي هوت فيه السلطة الفردية عشية انتصاب الحماية الفرنسية فان الحسينيين حافظوا بصفة عامة على أسلوب في الحكم من خلال جهاز إداري له صفات ثابتة.

* تتمركز السلطة في العاصمة ومنها تمتد إلى داخل البلاد بـ «تمهيد المناطق وارضاخ القبائل». إلا ان تبعية الداخل للمركز ليست متساوية فكلما ابتعدنا عن المركز بدا النفوذ المخزني اضعف.

* ان القول بان حسين بن علي أو احمد باي عصّرا البلاد أو ارسيا قواعد «دولة حديثة» لا يصح إلا مقارنة بالبنية الاجتماعية لتونس. فالبناء السياسي المنقول في بعض نواحيه يتناقض تناقضاً صارخاً مع ما تعيشه «تونس العميقة». ففي حين كانت المدرسة الصادقية تدرس العلوم الحديثة واللغات وفي حين يصور البعض جامع الزيتونة كمنارة ومصدر اشعاع ثقافي فان أهالي «داخل المملكة» لا يعرفون من عقائد الإسلام إلا الوحدانية لله ورسالة محمد وربما كان

---

(٧٣) مصدر سابق ٥/١١. يصعب حصر مباذل ونقائص الصادق باي لكن انظر على سبيل المثال نماذج من ذلك من خلال سيرة غلامه ثم وزيره مصطفى بن اسماعيل. الدكتور رشاد الامام سيرة مصطفى بن اسماعيل (تحقيق وثائق) وزارة الثقافة تونس ١٩٨١.

(٧٤) اتحاف ٥/١٨٠ ـ ١٨١.

بعضهم لا يعرف عدد أوقات الصلوات وغيرها من الفروض العينية[٧٥]. كانت هناك تونسان تونس المخزن وتونس المجتمع الذي لم يتغير كثيراً منذ قرون.

* ان تمركز السلطة في العاصمة لا يعني مطلقاً ان أهالي العاصمة كانوا مثل مواطني قرطاج القديمة أو «دوجات» البندقية يهيمنون على مركز صنع القرار. بل ان سكان العاصمة كانوا، رغم استعمال المخزن لأفراد منهم متميزين عن السلطة في العادات والتقاليد والثقافة والعقلية. فهناك في الأساس «.. اختلاف في سلم القيم. فتونس كعاصمة تركز على الحاضر، اما تونس ـ المدينة فانها مؤسسة على الماضي، ماضي البيوتات العريقة. بناء تونس العاصمة هش لأنه مرتبط بتقلبات السياسة أي بارادة الباي. اما تونس المدينة فهي أكثر استقراراً لانها تمد جذورها في ذاكرة الماضي وديمومة التقاليد»[٧٦]. هناك تونس ـ المركز وتونس الاطراف، كان في داخل المركز تونس العتيقة السابقة على الحسينيين والاتراك وتونس الرسمية المرتبطة بالمخزن. ويظهر هذا التمايز في تمسك الأولى بالتقاليد العربية الإسلامية بقدر ما تتوجه الثانية (لارتباطها بالسلطة المرتبطة بدورها بأوروبا) نحو كل ما هو «مودرن» في اللباس والاثاث والسلوك وغالب العادات الاستهلاكية.

* تبدو السلطة، اذن رغم فعاليتها ونجاعتها جهازاً مركباً على بنية اجتماعية مغايرة. فهدف الحاكم كان بالأساس احكام القبضة على البلاد لاستثمار ثرواتها، فسلك الطرق المؤدية إلى ذلك: **سلطة مركزة ومشخصة، ادارة موالية لشخص الحاكم، قوة مسلحة لجمع الجباية و«تأديب» العصاة، استتباع أعيان المدن وشيوخ القبائل، السهر باستمرار على عدم امكانية قيام لحمة أو عصبية مهما كانت. هذه «الدولة» لم تكن نابعة عن الواقع الاجتماعي القائم أو تعبر عن مصلحة فئات اصيلة فيه. وان وجد سعي من «الجهاز» لمعرفة واقع البلاد**

---

(٧٥) صفوة الاعتبار ٢/١١٥.

(٧٦) Mohammed Aziz Ben Achour. Catégories de la societe Tunisoise dans la deuxiéme moitié du 19 siécle. Tunis 1989. p. 125.

**فانه لم يكن موجهاً نحو التطوير بل نحو المجابهة. لم تكن للباي اذن عصبية تحميه بل انه كان يحكم «متحدياً النظرية الخلدونية» ساهراً على انعدام العصبيات المضادة. وكان هو مصدر الشرعية يعيّن الوزراء والكتبة والفقهاء والعمال ويحمي أهل الذمة ويثبت أعيان القبائل وشيوخها فينقاد الجميع له.**

ولسائل ان يسأل، كيف امكن لجهاز اصطناعي بهذا الشكل ان يستمر من سنة ١٧٠٦ إلى ١٨٨١ تاريخ انتصاب الحماية؟ لقد تعرض هذا الجهاز رغم نجاعته ونجاحه في تحقيق غاياته لعدة هزات متفاوتة العنف، تؤكد كلها ما ذهبنا إليه من اصطناعيته وهشاشته. ويكفينا التعرض بإيجاز لهزتين كبيرتين هما الحرب الأهلية التي طحنت البلاد بين ١٧٢٨ و١٧٥٦، وثورة ١٨٦٤ وما تلاها من كوارث القت بتونس بين يدي فرنسا بشكل نهائي وسافر.

**اندلعت الحرب الأهلية سنة ١٧٢٨** عندما ثار علي بن محمد بن علي (علي باشا) على عمه حسين بن علي مؤسس الدولة. وكان سبب الثورة عائلياً أول الامر، ذلك ان حسين بن علي لم ينجب أولاداً أول حياته فاعتضد بابن اخيه، وكان بينهما اتفاق ضمني بأن ابن الاخ سيرث عمه. إلا ان العم انجب بعد ذلك ابنين هما محمد وعلي. وبعد سنوات شعر علي باشا ان عمه بدأ يعمل على اقصائه ويعد وليده للحكم فبادر بالعصيان والتحق بجبل وسلات حيث التف حوله بعض الناقمين. وكانت الحركة التي بدأت بخلاف عائلي مناسبة لتكتل كل الرافضين الرازحين تحت ثقل الجباية والفلاحين المتضررين من سنوات عجاف والعاجزين عن التحرك لانعدام العصبيات ونجاعة جهاز القمع. وهكذا مثّل علي باشا الذي كان أداة من أدوات عمه فرصة لا تعوض، وانقسمت البلاد إلى معسكرين: الحسينية (أنصار العم حسين بن علي) والباشية (أنصار ابن الاخ علي باشا). وكانت هناك مدن وقرى وقبائل حسينية وأخرى باشية. وقد انتهت الجولة الأولى بهروب علي باشا إلى الجزائر لاجئاً وعادت قبضة العم كما كانت شديدة البطش. ثم عاد الثائر على رأس جند من ترك الجزائر فنازل عمه وقتله واستولى على السلطة بين ١٧٤٠ و١٧٥٦. ولم يغير الحاكم الجديد شيئاً يذكر، فباستثناء بعض الوجوه المحسوبة على عمه فانه

مارس الحكم بنفس «التقنيات» بل زاد في التشديد. إلا ان ابني حسين بن علي فرّا بدورهما إلى الجزائر وعادا بعد سنوات على رأس جيش من ترك الجزائر فقاتلا ابن عمهما واسترجعا كرسي والدهما (١٧٥٦).

والذي يمكن استخلاصه من هذا العرض السريع ان «الأهالي» لم يكونوا أبطالاً في هذه الحرب بل مجرد «كومبارس»، وان تحزبهم لهذا الشق أو ذاك كان طمعاً في التغيير أو حفاظاً على بعض الامتيازات، لكن كل التطورات لم تكن بقرار منهم أو من أجلهم. ثم ان انعدام العصبيات جعل الكتل دون فاعلية حقيقية ولم يتم الحسم في المرتين إلا بتدخل قوى خارجية (ترك الجزائر) الأمر الذي يؤكد ان سياسة اضعاف المعارضات اثمرت. وفي كل مرة يتغير الجالس على الكرسي تختفي بعض الوجوه في عملية تصفية حساب لكن طريقة الحكم بقيت على ما هي عليه وهكذا فان «نظام حسين بن علي استمر بعده»[٧٧].

اما **الأزمة الثانية** فان سببها المباشر كان، كما سبقت الاشارة، مضاعفة الضريبة المعروفة بالاعانة. ويصف ابن ابي الضيّاق المعاصر لهذه الكارثة كيفية اتخاذ القرار بما يفسر بنية الجهاز السياسي وعلاقته بالمجتمع، يقول «... جمع الباي رجال مجلسه وتكلموا في شأن زيادة الدخل مع الاعراض عن تنقيص المصروف... وكان هذا المجلس مختلف الانظار، فمنهم من يرى الحال مع اعتبار الرفق كالوزير خير الدين... ومنهم من يرى ان الرعية لا سيما العربان في ثروة وغنى لقلة ما يلزمهم من مصاريف الحضر واموالهم مدفونة تحت التراب... ومنهم من يرى ان العربان إذا كثر مالهم ساء حالهم وينقل في ذلك مثلاً ارسله بعض الاوغاد السفهاء من جهلة الترك وهو «العربي خذ ماله واقطع رأسه»... ومنهم من يرى ان سيدنا ينظر بنور الله فما يظهر له هو السداد والصلاح... ومنهم من يسمع الكلام ولا يسمع منه قول»[٧٨]. وبهذه الطريقة اتخذ قرار المضاعفة وثارت البلاد بادية واريافاً ومدناً واستيقظت نعرة الباشية

(٧٧) السلطة والمجتمع ٢/١٧٩ - ٢١١.
(٧٨) اتحاف ٥/١١٢ - ١١٣.

والحينية (علماً بان ابناء علي باشا انقرضوا)[٧٩]. اما في المدن فان «العامة» سيطروا على الأمور (القيروان، المنستير، الكاف) و«ضربوا على ايدي الأعيان فصاروا مثل العامة إلا في الأمن على انفسهم»[٨٠]. وكان الرفض موجهاً لرموز السلطة، ففي حين كانت القوافل تتنقل تحت حماية الثوار «بذل الامان لعامة الناس ممن لا يد عنده في خدمة الدولة»[٨١]. وكان من مطالب الثائرين ان «لا يتولى عليهم المماليك لان غالبهم وغيرهم من أهل الصرايا يخرجون إليهم خروج المالك لعبيده، يرون ما يأخذونه منهم حقاً واجباً وما يبقونه بأيديهم تفضلاً منهم»[٨٢]. اما المدن التي لم تكن محاطة بقبائل فانها طردت عمال الباي واغلقت أبوابها في وجه عسكر الباي ورفعت العلم العثماني فوق اسوارها. وكان ذلك تمرد مدينتي صفاقس وسوسة الثانية والثالثة من حيث الأهمية[٨٣]. اما العاصمة فانها كانت ساكنة ظاهرياً، إلا ان الباي المقيم في ضاحية باردو «استراب في الرعية فأكثر من الجواسيس في الحاضرة»[٨٤]. ولمس القناصل الأوروبيون تفتت الجهاز الاصطناعي الهش فـ «رتب قنصل فرنسا جماعة من بني مزاب وأهل سوف (اصيلي الجزائر التابعة آنذاك لفرنسا) لحراسة القنصلية في الليل. يأتون كل عشية بسلاحهم على أهبة لحرب ويمرون ببطحاء باب البحر مجمع الناس وأهل البلاد ينظرون ويتعجبون»[٨٥].

وللخروج من الأزمة التي عصفت بالجهاز لجأ «المخزن» إلى الوصفة القديمة: ضرب الكتل بعضها ببعض. فتفرقت عصبة القبائل الثائرة[٨٦] فهادن منها من هادن اما من أصر على موقفه فان حملات عسكرية متتالية تكفلت بكسر

(٧٩) مصدر سابق ٥/١٨٥.
(٨٠) مصدر سابق ٥/١٢٢.
(٨١) مصدر سابق ٥/١٢٣.
(٨٢) مصدر سابق ٥/١٢٨.
(٨٣) مصدر سابق ٥/١٤٦.
(٨٤) مصدر سابق ٦/٨٦.
(٨٥) مصدر سابق ٥/١٦٤.
(٨٦) مصدر سابق ٥/١٨٥ ـ ١٨٧.

شوكته. وجرد الباي سيف البغي على مدن وقرى وأرياف «مملكته» وانتهت الثورة في بحر من الدم. إلا ان كل ذلك لم يكن من شأنه ايقاف النزول إلى الهاوية فلم يخرج النظام من الثورة إلا ليرتمي في أحضان الكومسيون المالي (١٨٦٩). وهكذا في ثلث قرن فقد الجهاز السياسي الذي أرسى دعائمه حسين ابن علي صلابته وتفسخ بترسيخ التبعية لفرنسا (اغسطس/آب ١٨٣٠) ثم بفقدان آخر مظاهر الاستقلال والسيادة: قبول الرقابة المالية على البلاد.

وكانت رئاسة الكومسيون المالي فرصة لخير الدين كي يشرع في سياسة تطهير إداري ومالي يشبه ذلك الذي قام به قبله شاكير صاحب الطابع. إلا ان الزمان غير الزمان والرجل غير الرجل ذلك ان صاحب **اقوم المسالك** كان يمتلك مشروعاً سياسياً متكاملاً. فما هو المشروع الأصلي؟ وما الذي تمكن من انجازه؟

## خير الدين البرنامج وحدود الخطة

نشأ خير الدين نشأته الأولى في منزل نقيب الاشراف باستانبول، ثم قدم تونس سنة ١٨٣٩ بعد ان اشتراه احمد مبعوثي احمد باي وكانت سنه آنذاك (على الارجح) ١٧ سنة. وبعد سنة واحدة أي سنة ١٨٤٠ اصبح قائداً لخيالة الجيش التونسي. ولم تتوقف حياة خير الدين العسكرية والمدنية في خدمة الدولة، حتى عندما انسحب من الحياة العملية بين ١٨٦٢ و١٨٦٩ فان الباي وجهه في عدة مهام لدى الدولة العلية أو بعض الدول الأوروبية. يمكن اذن ان نعتبر الرجل من حيث التكوين والنشأة جزءًا من الجهاز الحاكم، وان تأثر بظروف مغايرة لظروف امثاله وشب بعقلية متفتحة واخذ بأفكار جهلها غيره. ولقد كان الباي يعتبر ان خير الدين رجل من رجاله، وعندما عينه على رأس الكومسيون المالي فانه فعل ذلك لمصلحة السلطة كما يفهمها هو لا كما يحلم بها صاحب **اقوم المسالك**.

وكان خير الدين كالطهطاوي يحلم بان يفتح عيني مواطنيه على ما رآه وكان يمتاز عليه بانه كان في منصب قد يسمح له بالتغيير[٨٧]. **إلا ان اقوم المسالك**

(٨٧) مذكرات إلى أبنائي ٣٩.

**الذي كتب في فترة اعتزال الحياة السياسية كان أكبر من تونس الصادق باي.** ولقد احس خير الدين بذلك فقبل المهمة مؤملاً تمرير ما يمكن تمريره أي إدارة البلاد على احسن وجه ممكن طالما كان في السلطة[٨٨]. وعندما أحس ان الحد الأدنى من الإصلاح لم يعد ممكناً فضّل الاستعفاء (يوليو/تموز ١٨٧٧). وكان خير الدين قد وجه قبيل استقالته رسالة مطولة (معروض) للباي وضّح فيها كيف انه نشأ في خدمة «هذه الدولة السعيدة» وذكر بالخطط التي تقلب فيها إلى توليه الوزارة الكبرى وما حققه من نجاح وما اعترضه من دس وتعطيل، يقول: «... في ظني ان أسباب التعطيل قد ارتفعت وان رجال الدولة يتحدون في بذل الجهد لتظهر النتيجة المطلوبة للحضرة العلية دام عزها، وهي استقامة الإدارة الكافلة باطمئنان السكان وسعيهم في تعمير اوطانهم ليتوفر بذلك دخل الدولة، وتيسير خلاص المجابي في أوقاتها لتخلص فائدة ارباب الدَيْن ومصاريف الدولة. وذلك لاراحة بال الحضرة العلية دام عزها من المتاعب السالفة وادخال المسرة عليها باستقامة أحوال أهل مملكتها». ثم يبدو شبح الوزير القتيل شاكير صاحب الطابع الذي تعدى حدود خطته وحجر على أسرة الباي، فيذكر خير الدين الصادق باي قائلاً: «... و(كانت) ولاية السيد شاكير صاحب الطابع الذي شرط شروطاً معلومة على الدولة في المصروف بما هو معلوم مشهور حتى جعل مرتب الأمير ٥٠٠٠ (ريال) في الشهر فقط ومرتب أميرنا الآن ١٢٥٠٠٠». وهكذا يجمع خير الدين في هذا المعروض الأمور كما يتصورها الباي: **كاتب المعروض موظف تقلب في مناصب عديدة آخرها الوزارة الكبرى، هذا المنصب الاخير لا ينسيه مكانه الحقيقي كعون من أعوان المخزن، ان مهمته تتمثل في توفير المال اللازم لتسديد الدين ولنفقة «الحضرة العلية» انه لن يكرر خطأ شاكير الذي تصور في آخر ايامه انه وزير تفويض** ويختم خير الدين معروضه بالتعبير عن ضيقه من كتلة أحد وزراء حكومته أي من السيد مصطفى ابن اسماعيل، يقول: «... بمجرد ولايتنا تكونت ضدي جماعة من السيد مصطفى بن اسماعيل المقرب من الحضرة العلية وبعض

(٨٨) مصدر سابق ٤٠.

الأجانب الذين تعطلت مصالحهم». وبعد إسهابه في ذكر السعايات التي كانت تنقل للباي وتوغر صدره والرد عليها يطرح شرطه للاستمرار في خطته وهو «تفضل الحضرة العلية بدوام ثقتها بنا بمنع ما لا يناسب خطة الوزارة إذ لا يمكن لصاحب هذه الخطة إجراء المصالح على الوجه المطلوب بدونه (دوام الثقة)[٨٩]. إلا ان الحضرة العلية انتهزت الفرصة فلم تلح على الوزير الأكبر في البقاء، وهكذا انتهت تجربة خمسة وأربعين شهراً لإصلاح «احوال الممالك».

ان الدارس للتجربة الإصلاحية يدرك ان خير الدين لم يكن يتحرك في محيط مناسب رغم احاطته نفسه قدر الامكان بفريق من الموظفين والإداريين الاكفاء والمخلصين. فرأس السلطة كان إضافة لضيق افقه مكرهاً على تعيينه، والمعارضة المتمثلة في حاشية الباي والمصالح الأجنبية لم تتغير. ومن تنازل إلى آخر وجد خير الدين نفسه في النهاية عاجزاً عن تنفيذ الحد الأدنى من برنامجه.

كان كتاب **اقوم المسالك** النافذة التي فتحها خير الدين من تونس لتطل من خلالها فئة قليلة العدد على العالم الذي كان مجهولاً ثم بدأ يتسلل إلى عقر الدار. فلقد كان المؤرخون التونسيون يفهمون أحداث عصرهم، وإلى حدود منتصف القرن التاسع عشر، في إطار تسلسل أحداث الدول الإسلامية المتعاقبة منذ الفتح وكأنه لا وجود لعالم خارجي[٩٠]. ثم تغيرت النظرة بالنسبة للبعض والبعض فقط، فحدثت في اذهانهم ثورة كوبرنيكية فلم يعد الـ «نحن» مركز العالم بل حل محله الآخر أي النصراني «جار» الشمال القريب. لذا كان اغلب كتاب **اقوم المسالك** عرضاً عن ممالك أوروبا من حيث السكان والنظام السياسي والاقتصادي، اما البرنامج فهو مجرد مقدمة الكتاب. وقد اعاد خير الدين طرح برنامجه في ما دَوَّنهُ بالفرنسية تحت عنوان «برنامجي» و«المشكلة التونسية من خلال المسألة الشرقية» دون تحوير يذكر. ولقد لاقت هذه المقدمة شرحاً وتحليلاً من قبل العديد من المفكرين وخاصة التونسيين منهم حتى وجد بعضهم وشائج فكرية بين خير الدين و«. . سان سيمون واوغست كونت وجول شالييه وميشال

(٨٩) مصدر سابق ٣١٨ ـ ٣٢٤.

(٩٠) المؤرخون التونسيون ٤٧٣ ـ ٤٧٩.

شوفالييه وستوارت ميل وفورييه»[٩١]. **ولكن يمكننا ودون تحميل مقدمة اقوم المسالك ما لا تحتمله، ادراج برنامج خير الدين السياسي في إطار اصلاحي،** وتشهد كل أعماله وكتاباته بذلك. فهو لا يخرج عن خط الإصلاحيين لأن هدفه هو «اغراء ذوي الغيرة والحزم من رجال السياسة والعلم بالتماس ما يمكنهم من الوسائل الموصلة إلى حسن حال الامة وتنمية أسباب تمدنها... وأساس ذلك حسن الإمارة المتولد عنه الأمن المتولد منه اتقان العمل المشاهد في الممالك الأوروبية بالعيان». **الفكر اذن، في جوهره اصلاحي يريد ان يصل بالبنى الموجودة إلى ما وصلت إليه أوروبا بالثورات وبتغيير الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.**

مساعداً وموافقاً». ومع اعتراف خير الدين بأن علماء الدين يملكون قوة التأثير

تبدأ مسيرة الإصلاح بارادة سياسية «تتخير من الوسائل التي أوصلت الممالك الأوروباوية إلى ما عليه، ما يكون بحالنا لائقاً ولنصوص شريعتنا على «الخاصة والعامة» **فإنه يولي ارادة الحاكم أهمية قصوى وهو لا يخفي اعجابه بـ «الملك المستنير» مثل فريدريك غليوم الرابع «الذي اعطى الكونستيتوسيون لأهل مملكته»**[٩٢] **كما اعطى ليوبولد الأول «الكونستيتوسيون لبلجيكا»**[٩٣]. **ويوحي إسهابه في الحديث عن «خط شريف كلخانة» و«خط الهمايون»**[٩٤] **بشدة اقتناعه ان الإصلاحات المرجوة في العالم الإسلامي لا يمكن ان تتحقق إلا بارادة فوقية، فـ «سعادة الممالك وشقاوتها في أمورها الدنيوية انما تكون بقدر ما تيسر للموكها من ذلك وبقدر ما لها من التنظيمات السياسية المؤسسة على العدل ومعرفتها واحترامها من رجالها المباشرين لها»**[٩٥].

بعد توضيح الهدف من الكتاب ينتقل خير الدين إلى قضية العدل والظلم،

---

(٩١) بشير تليلي مصدر مذكور. فصل معطيات لمقاربة الفكر الاقتصادي عند خيرالدين ٢٢٧ - ٢٦٨.

(٩٢) أقوم المسالك ٥٤٥ - ٥٧٠.

(٩٣) مصدر سابق ٧٢٢.

(٩٤) مصدر سابق ٢٥٨ - ٢٦٦.

(٩٥) مصدر سابق ٢٢١.

فيذكّر بأن العالم الإسلامي لم يكن على ما هو معروف آنذاك من انحطاط كما ان «. . . المنعة الأوروباوية لم تكن ثابتة لها من قديم الزمان»، اما سبب تخلف المسلمين بعد عز وعز الأوروبيين بعد توحش فهو توفر شرطين: العدل والعلوم. ثم يخصص خير الدين صفحات لشرح ما كان للأمة الإسلامية من الثروة والشوكة والعلوم الناتجة من العدل. ثم ينتهي ان انقلاب الحال كان لعدم احترام «الأصول الشرعية أي ترك الشورى وامتناع أهل الحل والعقد عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والاستبداد والعمل بالرأي الواحد». وهذه العلاقة السببية من أكثر الأفكار ثباتاً عند خير الدين ومن أوهنها في نفس الوقت. فكتب التاريخ الموجودة في أيامه تؤكد على ان الدولتين الاموية والعباسية كانتا أبعد ما يكون عن الشورى وأمر أهل العقد والحل بالمعروف والنهي عن النكر. ولعل صاحب **اقوم المسالك** كان يعلم ذلك ولكنه أراد اقناع الخصوم، أو لعله كان في إطار التصور الإصلاحي يعتبر ان ما يدعو إليه ليس إلا عودة لقيم متروكة وان آخر هذه الأمة لا يصلح إلا بما صلح به أولها[٩٦]. وسعياً منه لبكت الخصوم «يخلط» خير الدين بين نواب البرلمانات وأهل الحل والعقد مع علمه التام ان هؤلاء (وفي تونس على الأقل) كانوا يصدّقون دائماً على ما أبرمه الحاكم. ولا ندري كيف نوفق بين ما قيل عن معرفته بالمقدمة الخلدونية وبين ما ورد فيها من ان أهل الحل والعقد كانوا «يحضرون مجالس الملك للتجمل بمكانتهم. . . وانهم صاروا عيالاً على الحامية لانهم من المستضعفين. . . والحل والعقد لا يكون إلا لصاحب عصبية»[٩٧].

ثم ينتقل خير الدين لبحث مطول حول اسوته الحقيقية: أوروبا، فيركز على دعائم التقدم فيها وهي التربية والتعليم والقوانين التنظيمية والنهضة الاقتصادية.

---

(٩٦) لا ينفرد خيرالدين بهذا الفهم بل نجد جذوره عند الطهطاوي الذي يرى أن «ما يسمونه الحرية هو ما يطلق عليه عندنا العدل والانصاف» كما أن مبدأ سيادة القانون هو تطبيق حديث لمبدأ أساسي في الحكم الاسلامي وهو خضوع الحاكم للأحكام الشرعية.

(٩٧) ابن خلدون المقدمة ٤٤٠ ـ ٤٠١.

اما **بالنسبة للعلم والتعليم** فان خير الدين يشدد ان ما يكفل التقدم والمنعة منهما أمر مختلف عما يتلقاه طلبة المؤسسات التربوية آنذاك. لذا يسهب في وصف العلوم والمخترعات وشرح نظم المعاهد والاكاديميات وما يتصل بها من مكتبات[٩٨].

**اما ما يتصل بالمؤسسات والقوانين** التنظيمية فان خير الدين يقابلها باستمرار بما يشبهها في المجتمع الإسلامي. فبعد تعريف معنى الحرية الشخصية في «عرف» الأوروبيين يذكر بانها ليست سوى «... تداخل الرعايا في السياسات الملكية والمباحثة فيما هو الاصلح للملكية على نحو ما اشير إليه بقول الخليفة عمر بن الخطاب: «من رأى منكم اعوجاجاً فليقومه». ثم يربط بين المؤسسات الاستشارية الأوروبية وبين الفقهاء الذين كانوا حسب ما يراه «يجتمعون في مجالس للتشاور تسهر على سن القوانين»[٩٩]. ويؤكد رد خير الدين على شبه المعترضين على التنظيمات ان خلطه بين الديمقراطية والشورى مقصود.

فهو يخاطب مسلمين يفهمون العالم من خلال شبكة تحليل خاصة. لذا يشير إلى انه «.. يجب على مؤسس أصول الحرية السياسية اعتبار حال السكان ومقدار تقدمهم في المعارف ليعلم بذلك متى يسوغ اعطاء الحرية التامة ومتى لا يسوغ، ومتى يعمم المقدار المعطى في سائر السكان، ومتى يخص بمن قامت به شروط معتبرة ثم توسيع دائرتها بحسب نمو التمدن شيئاً فشيئاً»[١٠٠].

وينطلق خير الدين من تجربته السياسية السابقة للتأكيد على ان «الوزير المباشر ليس كفيلاً وحده بتنظيم الدولة» ومن ثم كان من الواجب الانتباه لاصناف الموظفين، إذ لا اعتبار للارادة الإصلاحية دون جهاز إداري يسهر على تطبيقها. ويصنف المؤلف الموظفين إلى ثلاثة اصناف «من يستحسنون التنظيمات ويعملون على تطبيقها ومن يرفضونها عن جهل بفوائدها ومن يعادونها لانها تخل

---

(٩٨) أقوم المسالك ١٨٨ ـ ٢١٩.
(٩٩) برنامجي ١٣٤ ـ ١٣٥.
(١٠٠) أقوم المسالك ١٨٠.

بفوائدهم الشخصية»[١٠١]. ولا ينتظر خير الدين فائدة من الصنفين الاخيرين ما لم تثبت التجربة انصلاح احوالهما والتحاقهما بالصنف الأول.

اما **الركيزة الثالثة للنهضة الأوروبية فهي النهضة الاقتصادية** والغنى وما انجر عنهما من إنجازات في الاتصالات والعمران والقوة العسكرية... والرفاهية ثمرة من «ثمرات الحرية» لذا يقرن خير الدين بين الحريتين السياسية والاقتصادية. ذلك «.. ان الناس ان فقدوا الامان على اموالهم يضطرون إلى اخفائها فيتعذر عليهم تحريكها... ويستولي على اهلها الفقر والغلاء»[١٠٢]. ثم يعكس خير الدين العلاقة بين السياسي والاقتصادي عند استعراضه آلية عمل الشركات المالية. إذ يعتبر ان الملك هو الذي تنازل عن بعض سلطاته طواعية فاعطى حرية العمل لرأس المال، ولا يشير إلى ان الاقتصاد الرأسمالي هو الذي فرض تدريجياً فكراً وسياسة واقتصاداً ملائمين له. ومع ذلك فان خير الدين يعلم ان بعض الممالك الأوروبية «غيرت» بنيتها السياسية لان قاعدتها تغيرت قبل ذلك، إذ يقول في معرض كلامه عن انجلترا: «... تأكدت هذه الأمور (الحريات والقوانين) لانها كانت موجودة عندهم قبل الثورة منذ مدة مديدة فلم تزدها الثورة إلا تقوية وتقريراً، ويقال ان الثورة الانجليزية نشأت عروقها في القرون الماضية..»[١٠٣]. وهكذا فان فهم خير الدين للاقتصاد السياسي كان نقطة ضعف أساسية في برنامجه وهو ما ستكشف عنه أكثر ممارساته اللاحقة.

**اما ما تمكن خير الدين من انجازه مقارنة مع ما كان يريده فهو على أهميته بالنسبة لتونس الفقيرة حساً ومعنى، يمثل تنازلات كثيرة.**

بدأ خير الدين مباشرة العمل السياسي الهام من خلال رئاسة الكومسيون المالي، وهو يعي تمام الوعي ان الباي والقوى الأوروبية وافقوا على تعيينه بدل الوزير الفاسد مصطفى خزندار لمجرد تطهير مالية البلاد حتى يستمر تسديد

(١٠١) مصدر سابق ١٨٢ وبرنامجي ١٤٤ ـ ١٤٥.
(١٠٢) أقوم المسالك ٢٢٥.
(١٠٣) مصدر سباق ٤٠٢ ـ ٤٠٣.

الـدين. **ثم عين وزيـراً اكبر لادخـال اصلاحـات تخدم هي الاخـرى مصـالـح اوروبا اكثر مما تسعى لتغيير الوضع لصالح الأهالي. إلا ان خير الدين اعتبر انه بامكانه من خلال هذا الوضـع تمريـر اصلاحـاته أو البعض منهـا على الأقـل في مجال التعليم والسياسة والاقتصاد.**

لم يخصص خير الدين في مذكراته حيزاً كبيـراً **لإصلاح التعليم**[١٠٤]. فـأشار باقتضاب شديد إلى بعث المدرسة الصادقية «عـلى نمط المدارس الأوروبيـة حيث يتلقى مائة وخمسون تلميذاً عـلى حساب الـدولة تعليـماً يجمع بـين اللغة العـربية والعلوم الإسلامية والعلوم الحديثة. ثم ذكّر بالقوانين المنـظمة للدراسـة بجامـع الزيتونة وبعث نواة مكتبة عامة جمعت مقتنياتهـا من مختلف انحاء البـلاد ودعّمها هو شخصياً بألف ومائة مخطوط. وفي مذكراتـه التي املاهـا على أحـد مساعـديه يقيّم هـذه الانجازات الثـلاثة بجملة واحـدة فيهـا الكثـير من الفتـور، يقـول: «. . . حـاول خير الـدين ايقاظ الـروح الوطنيـة في علماء الـدين لكنـه اصـطدم بـالعقلية التقليـدية فضـاعت جهوده سـدى، واراد اصلاح الـرأي العـام ببعث مكتبـة عامـة ومدرسـة إلا أنه لم يـذهب إلى أبعـد من ذلـك»[١٠٥]. والحقيقـة ان اصلاح التعليم الديني لم يمس في جوهره فلا العلوم الحديثـة أُدخلت ولا مناهـج التعليم أو المـراجـع أو الشهـادات تغـيرت. وتـوقف الإصـلاح في حـدود ضبط بعض الـتراتيب الإداريـة[١٠٦]. إلا ان همـة خـير الـدين تـوجهت إلى المـدرسـة الصـادقيـة التي اراد ان يفصـل من خـلالهـا بـين التعليم والـدين. واضـطلعت الصادقية بدور النافذة المفتوحة على «الفضاء الأوروبي» الذي يحـاول خير الـدين التـأسي به. فهي تـدرّس إلى جانب اللغـة العـربيـة وبعض العلوم الإسـلاميـة التاريخ واللغات والرياضيات والعلوم الـطبيعية. وكـانت من حيث التوجـه تعد فئة الموظفين المتوسطين والسامين اللازمين للدولة الحديثة كـما يتصورهـا صاحب اقوم المسالك. وكما هو الحال في أي عمل تربـوي فان النتـائج لا تكـون عاجلة

(١٠٤) إلى أبنائي ٣٦ ـ ٣٧.
(١٠٥) المشكلة التونسية ٢٠٨.
(١٠٦) الوزير المصلح ٣٢٠ ـ ٣٢٧.

بل لا بد من انتظار سنوات حتى تخرج الدفعات وتبلغ مواقع التأثير في الإدارة والرأي العام. وبهذا المقياس نجحت الصادقية، فكان اغلب قادة الحركة الوطنية والعديد من رواد الصحافة من خريجيها[١٠٧].

اما في **مجال الإصلاح السياسي والإداري** فلقد بادر خير الدين إلى بعث نواة جهاز اداري نشط وفعال. فشكل «حكومة» من خمسة وزراء عرفها البعض بانها «تونسية شركسية» لانها تضم ثلاثة مماليك واثنين من الأهالي. إلا ان هذه الوزارة ضمت عيناً للباي والقنصلية الفرنسية وهو مصطفى بن اسماعيل الذي عين وزيراً للبحر (الذي تعود الموانىء والجمارك بالنظر إليه). وفي مستوى ادنى تمت تونسة الموظفين بتعيين كفاءات عديدة من الأهالي في مناصب الإدارة المركزية والاقليمية. وعادت لأول مرة منذ قرون سيطرة الإدارة على داخل البلاد دون الحاجة للحملات العسكرية التأديبية. ولقد اثمر الإصلاح الإداري بسرعة شهد بها التونسيون والقناصل، فقد وقع كف العمال بالحد من سلطاتهم وبتنظيم الجباية ثم القضاء، كما بعثت محاكم مختلطة للنظر في القضايا التي يكون الأجانب طرفاً فيها. ووقع احياء مؤسسة قديمة هي محاكم العرف وسميت المجلس التجاري، وكان دورها يتمثل في الفصل بين التجار والحرفيين والصناع.

وهكذا سرت النجاعة والاستقامة إلى جسم الجهاز الإداري، وأصبحت تونس مدة وزارة خير الدين القصيرة «بلد تحكمه قوانين ثابتة»[١٠٨]. إلا ان خير الدين والمجموعة المحيطة لم يكن متجذراً في البنية الاجتماعية ولا يصدر عن فئة اجتماعية تسنده ويقاوم بواسطتها عمليات التخريب اليومي الذي يقوم به الطابور الخامس المتمثل في «جماعة السيد مصطفى بن اسماعيل». وهكذا، أو رغم حسن النوايا وتحمس قطاع هام من الأهالي، سهل اسقاط حكومة خير

(١٠٧) مصدر سابق ٣٣١ ـ ٣٣٤.
(١٠٨) إلى أبنائي ٣٩.

الدين بعد خمسة وأربعين شهراً ومحيت بجرة قلم أغلب الإجراءات السياسية الإصلاحية.

اما عن **الإصلاحات المالية والاقتصادية**، فان خير الدين اصطدم منذ عمله في الكومسيون المالي بنماذج من العوائق المختلفة. وكان أول مشكل هو ما كان يسمى بـ «الحمايات الأجنبية» التي كانت تسمح بفرار الموظفين التونسيين المختلسين بالأموال العامة بمجرد حصولهم على «جنسية أوروبية»، كما كانت تحمي التجار الأجانب المتلاعبين من التشريع التونسي. إلا ان مواجهة خير الدين للمسألة الاقتصادية كانت أضعف حلقة في عمله الإصلاحي. ولم تكن له (أو لمن حوله) نظرة اقتصادية واضحة ومتكاملة، **وكان يعتبر ان السلم الاجتماعية واستقامة الجهاز الإداري كفيلان بعودة الازدهار لأهم قطاعين في الاقتصاد التونسي: الفلاحة (الحبوب والزياتين أساساً) والصناعات الحرفية.** وقد بادر بتخفيف الضرائب المجحفة وشجع فلاحي الزياتين فعاد بعض الرمق للفلاحين. إلا ان اجراءاته في مجال «ملكية الأراضي» كانت محتشمة جداً. فلقد اصدر «قانون الخمّاسة»[١٠٩] لتقرير أمر واقع يحفظ للمالك امتيازه على حساب المزارع. وهكذا ظلت غالبية سكان المملكة رغم تحسن الأوضاع الإنسانية خارج إطار التأثير الحقيقي. **ويذهب البعض إلى ان احجام خير الدين عن القيام بعمل اصلاحي جذري في قطاع الفلاحة ناشىء عن كونه من أكبر ملاكي الأراضي بتونس أكثر من كونه لم يطور نظرة اقتصادية متكاملة**[١١٠].

أما في مجال الحرف والصناعات اليدوية فان محاولة تنقية القطاع بسن قوانين جبائية وتنظيمية لم تكن كافية لقلب التيار، أي للتصدي للتوغل البضائعي الأوروبي. وهكذا استمر أفول الطبقة الوحيدة التي كان من الممكن ان تسند خير الدين، ولحق الحرفيون بالتجار التونسيين في مسيرة الافلاس التي خططت لها المصالح المالية الأوروبية.

---

(١٠٩) الخمّاس في الاصطلاح التونسي هو مستأجر الأرض مقابل احتفاظه بخمس المحصول.
(١١٠) الوزير المصلح ٣٠٧.

## «دولة الخمسة والأربعين شهراً»

كيف أصبحت اصلاحات خيرالدين بعد اعتزاله «مجرد ذكريات، وكان مروره بالسلطة فترة نقاهة بين فترتي فوضى»[١١١]؟ كان خيرالدين، على ما يعترف به هو نفسه، واعياً بأن عمله مرتبط بشخصه. يقول في مذكراته: «. . . لم يكن سروري بالسعادة التي تحققت لوطني بالولاء لتخفي قلقي تجاه مستقبله. ذلك أن الرفاه الذي نجحت في بلوغه كان ثمرة جهودي الشخصية. وكنت أخشى أنه بمجرد مغادرتي منصبي عودة الفوضى والتجاوزات إلى ما كانت عليه»[١١٢]. يبدو خيرالدين واعياً بأنه لم يرسخ مؤسسات بل إن الاصلاح كان إنجاز «وزير صالح». وكانت المجموعة الملتفة حوله قد تصدعت ويبدو أنه حمّل مسؤولية ذلك. يقول محمد بيرم (الخامس) في سياق عرضه لأحداث وزارة خيرالدين: «. . . لام الوزير المذكور أفراد قليلون من المتوظفين على عدم احيائه للقوانين (الدستورية) و(برر هو ذلك) بأن الأمر إما أن يكون بتأسيسها من الراعي أو أن تطلبها الرعية. والصورة الأولى هي الممكنة في الممالك الاسلامية، إذا انتبه الراعي لفوائد التنظيمات فيسعى بجد واجتهاد في تأسيسها وحمل الناس عليها مستعيناً بأهل الدراية والمروءة. (و) واجب المعترضين أن يبحثوا أولاً عن معرفة حال أمير تونس هل هو يسعى إلى تأسيس التنظيمات. (و) لما أيست من الوالي (يقصد الباي) سعيت في تحسين الادارة وتأمين راحة السكان بقدر الإمكان»[١١٣]. فلقد طالب أنصار خيرالدين الوزير الأكبر بتقييد سلطات الباي بدستور حتى لا يبقى مجهودهم رهين شخص مهما كان عدد أنصاره، وإنه اعتذر بأن وضع تونس الاجتماعي السياسي لا يمكّنه من ذلك فلا الرعية ولا الأمير ـ الراعي متحمس لمثل ذلك. وكان معروضه السالف الذكر يشي بتمام تقديره لدقة وضعه: نفوذ مستمد من رغبة الباي ومهمة لا يجب أن تخرج عن حدود متعارف عليها.

---

(١١١) غانياج أصول الحماية ٣٨٨.

(١١٢) مذكرات إلى أبنائي ٣٩.

(١١٣) صفوة الاعتبار ٢/٨٢ ـ ٨٣.

إلّا أن محمد السنوسي، وهو أحد أفراد مجموعته، يلقي الضوء على وجه آخر للخلاف داخل «حزب خيرالدين». يقول السنوسي: «... بعد توليه الوزارة الكبرى تنكر لمن كانوا في إعانته وأخذ بيده زمام المبادرة، ورشقته سهام الاعتراض وفسدت أنصاره ونقموا عليه أموراً كثيرة من أعظمها مخالفته في العمل لواجبات الشورى التي كانت من زهرات كتباه. وقد أوقفني أمير الأمراء حسين على مكتوب كاتبه به من إيطاليا أنّبه فيه لتركه واجبات الشورى واستبداده بالتوغل في سكر الولاية. وكنت في ذلك الوقت محرراً (لجريدة) الرائد التونسي، فكتبت فصلاً افتتاحياً جعلت عنوانه «لا قول إلّا بعمل». وتكلمت فيه على الموضوع، فصرح لي بقوله أني كتبت أقوم المسالك قبل مباشرتي للخطة. وعندما باشرتها رأيت واجباتها قاضية بغير ذلك. هذا نهاية ما سمعت منه في الاعتذار عن مخالفته لرأيه في الشورى. ولم يقع نشر ذلك الفصل بالصحيفة... وأجابني بالآستانة (سنة ١٨٨٢): هذه إحدى المسائل التي يعترضون علي بها، مع أني قد سعيت مع الباي في إقامة مجلس شورى ونقلت له عن الأعيان أنهم يطلبون ذلك. فقال لي: نطلب أن تسمي لي هؤلاء الطالبين... فأرسلت لكل من شيخ الإسلام والقاضي واجتمعت مع كل واحد منهما بانفراد وتكلمت معه في المسألة. فكان جوابهما يدور على محور واحد: إن هذا الأمر لا يرضي الباي ولا يقوم لك من أصحابك ولا يعرف له الأهالي قيمة... ثم إني سألت الذين طلبوا ذلك مني من أصحابي عمن يقوم بوظيفة المجلس من الأهالي. فكنت كلما سألت واحداً ذكر لي بقية أصحابي وانحصرت دائرة الأمور فيما بيننا... وتركت الخوض في المسألة بعد ذلك، ولا شك عندي أن الاستبداد مع الصدق والنصيحة أنفع من المشاركة في الرأي إذا أفضى للتشتت»[١١٤].

يمكن إيجاز تطور موقف خيرالدين من «الدولة الحديثة» في تونس في النقاط الثلاث التالية:

---

(١١٤) محمد السنوسي الرحلة الحجازية. الشركة التونسية للتوزيع. تونس ١٩٨١. ٢/١٢٣ - ١٢٥.

* إن إرساء قواعد الدولة الحديثة لا يمكن أن يكون شعبي المصدر نظراً للبنية الاجتماعية للبلاد، كما لا يمكن أن يفرضه الأمير الصالح لتقاليد «المخزن» في تونس ولشخصية محمد الصادق باي ومن حوله.

* **إن ما ورد في أقوم المسالك كان «قبل مباشرة الخطة»، وشتان بين النظري والعملي**، ومقتضيات العمل السياسي اليومي غير التنظير «السياسي الصوري». وقد تذهب مقتضيات العمل السياسي إلى حد منع نشر موضوع كتبه عضو من «الحزب» يذكّر فيه بما ورد في أقوم المسالك حول الشورى.

* **انحصرت «الدولة الحديثة» أول الأمر في نخبة أو مجموعة مستنيرة، ثم تركزت بعد ذلك في شخص المستبد العادل. وهكذا تقلصت الدولة لتصبح مجرد حسن الامارة** ونفض خيرالدين يديه من الأهالي والأعيان بل ومن الأصحاب. إلاّ أن كل ذلك لم يحل بينه وبين حصول كدر كبير لديه عندما رأى جميع خاصته وخاصة الدولة وأعيان الأهالي يتسارعون لبستان مصطفى بن اسماعيل تقرباً للرجل القوي الجديد في انتهازية مخجلة[١١٥].

إلاّ أن صدمة خيرالدين في أصحابه لا تعادلها إلاّ صدمته بالواقع السياسي في تونس ثم في تركيا على حد سواء. فالرجل لا ينفك في أقوم المسالك يكدس «الينبغيات» فيعتبر أنه «يجب إحاطة السلطة بالمؤسسات ويجب تعميم التعليم ويجب القضاء على الفساد الاداري ويجب اقتلاع عقلية الخنوع والاستسلام»[١١٦]. ورغم أنه يتصور تدريب الأهالي تدريجياً على الشورى من خلال مجالس محلية تمهد لمجلس وطني[١١٧] فإن هناك ثغرة أساسية في فكره السياسي وهي قصوره عن إدراك كيفية خروج الدول الأوروبية من وضع إلى وضع. فلا إقاماته بفرنسا ولا مطالعاته ولا رحلاته عدلت نظرته القائمة على إيمانه بإمكانية اللحاق بأوروبا مع الابقاء على الهياكل السياسية القائمة. وكأن

---

(١١٥) مصدر سابق ٢/١١٨.

(١١٦) مذكرات المشكلة التونسية ٢١٢.

(١١٧) مذكرات برنامجي ١٤٢.

التجربة التونسية لم تكفه فإنه تولى الصدارة العظمى في استانبول محاولاً إصلاح البناء العثماني في ظل الحكم الحميدي أي بعملية فوقية. ولقد برر خيرالدين ذلك في حديث مع محمد السنوسي فيه الكثير من «السذاجة السياسية». ينقل عنه السنوسي قوله: «. . . **أما الإقامة بالاستانة على الحالة الموجودة فإني قبل دخولي ما كنت أحسب شيئاً مما هو موجود ولو أن إمامي الأعظم أبا حنيفة أخبرني بشيء مما وجدت عليه بلاد الترك أقول أن الامام عارف بأمر الدين وربما شذت عنه أمور الدنيا. وما كنت أتصور وجود هذه الحالة في مقر السلطنة الاسلامية**»[١١٨]. «. . . ولكن بعد وجودي في هذه البلاد وجب البقاء»[١١٩]. وكان قد برر في موضع آخر قبوله الصدارة العظمى بالزام السلطان إياه، وفي موضع ثالث بقوله: «. . . حيث أن الصادق باي يعتقد أن من يخرج من بلاده يموت جوعاً فأردت أن أريه أن من يخرج من بلاده يصير صدراً أعظم».

إلّا أن ثغرة جهل الواقع المحلي ليست النقص الوحيد الذي أفشل تجربة خيرالدين. ذلك أن العالم الذي أصبح في عصر سهولة الاتصالات صار أكثر مما سبق عرضة لتأثير الجوار. فهل تصور خيرالدين أنه بإمكانه القيام بمشروعه التحديثي وسط رفض بل عداء القوى الأوروبية وبالأخص فرنسا المحتلة للجزائر المجاورة؟ أم أنه صدم بالواقع الجيوسياسي كما صدم بالواقع السياسي المحلي؟

لا يمكن إنكار أن خيرالدين كان يعلم تمام العلم مطامع القوى الأوروبية (وفرنسا بالذات) في المملكة التونسية، كما لا يمكن تناسي تأكيده في مقدمة أقوم المسالك (وفي مواضع أخرى) على خطورة التغلغل الاقتصادي المفضي إلى الاستعمار المباشر. **إلّا أن فهمه لعلاقات القوى الدولية وللجغرافيا السياسية يحتوي ثلاث ثغرات أساسية وهي: حسن ظنه بالتمدن الأوروبي والفرنسي**

(١١٨) قضى خيرالدين سنوات عدة في استانبول حيث شب قبل قدومه تونس. ثم توجه إليها أكثر من مرة في مهام رسمية.

(١١٩) الرحلة الحجازية ٢/٨٢ - ٨٣.

**بشكل خاص، تصوره أن تونس يمكن أن تقوم ولمدة طويلة بلعبة التوازن أي ضرب المصالح الأوروبية بعضها ببعض، سوء تقديره للقوة الحقيقية للدولة العلية.**

أما عن **حسن الظن بأوروبا**، فإن كتاب أقوم المسالك رغم تشبيهه الخطر الأوروبي بالسيل المتدفق[١٢٠]، صامت صمتاً غريباً حول كارثة الاكتساح الرأسمالي الاستعماري. ويمكن تفسير هذا الصمت المريب بعاملين اثنين. الأول أن خيرالدين مثل الطهطاوي ركز على أوروبا الفكر والثقافة لا على أوروبا الرأسمالية المتوثبة للاستعمار. وكما مر الطهطاوي مرور الكرام على استعمار الجزائر، فإن الفئة المستنيرة في تونس لم تفهم احتلال فرنسا الجزائر في إطار اختلال توازن القوى بين أوروبا والعالم الاسلامي. بل إن ابن أبي الضياف يشير في أكثر من موضع من الاتحاف إلى «العدالة» التي تعيشها الجزائر في ظل الحكم الفرنسي. **أما مصيبة الاستعمار فإنها** «... **ثمرة إضاعة الحزم وتنافر القلوب بين الراعي والرعية**»[١٢١]. وهنا يبرز العامل الثاني وهو أن خيرالدين يعتبر أن ما لحق بالجزائر إنما يعود أساساً لفساد الحكام وابتعادهم عن العدل. وهكذا تتضاءل حقيقة إرادة التوسع الأوروبي أمام سوء تصرف حسين داي الجزائر وبغي محمد الصادق باي. ويشبه موقف خيرالدين من الغرب الأوروبي موقف العديد من مثقفي المسلمين اليوم حين تحجب ايجابيات المجتمع الغربي أطماع الحكومات والسياسيين، فلا يظهر أمام عيونهم إلاّ وجه واحد. في رسالة مؤرخة في ٢٥ كانون أول/ ديسمبر ١٨٧٤ يقول الوزير الأكبر لنائب القنصل الفرنسي بتونس: «... إنكم هنا الدولة التي نوليها الأهمية الأكبر. لا يمكنني أن أقول أني أحب كل الفرنسيين بلا حدود، لكني أحب وأحترم بلدكم لأن بإمكانه أن يحقق لنا الكثير من الخير وهو الوحيد الذي يقدر أن ينزل بنا السوء... أود المحافظة على علاقات طيبة مع فرنسا لأني مقتنع أن ذلك لصالح بلادي»[١٢٢].

---

(١٢٠) أقوم المسالك ١٨٦.

(١٢١) اتحاف ١٨٦/٣.

(١٢٢) من رسالة محفوظة في أرشيف وزارة الخارجية التونسية نقلاً عن الوزير المصلح ٣٩٣.

ومع أننا لا نشكك في وطنية خيرالدين وغيرته على استقلال البلاد فإن إعجابه بالثقافة الفرنسية جعله يعطي باريس عن وعي أو بشكل غير مباشر موطىء قدم إضافي أثناء وزارته[١٢٣].

أما عن **لعبة التوازن**، فقد ذكر خيرالدين في وصيته أبنائه إلى محاولة إلهاء فرنسا بانجلترا وفرنسا بإيطاليا أو هذه الدول الثلاث بعضها ببعض في نفس الوقت. يقول: «. . . لقد نجحت طيلة عشر سنوات كنت خلالها في مناصب هامة على تحييد قوتي إيطاليا وفرنسا بمواجهتهما الواحدة بالأخرى»[١٢٤]. إلاّ أن هذا التحييد لم يكن ليصمد أمام اتفاق أوروبي ـ أوروبي، فبمجرد ما أن تتفجر أزمة حقيقية حتى تتحد الكلمة ضد العالم المؤهل للاستعمار والاقتسام. ففي سنة ١٨٧٦ طالب الباب العالي الباي بمساعدته في الحرب الدائرة مع روسيا. ولم يكن المقصود بالمساعدة قوة عسكرية بل الدعم المالي والموقف الرمزي التضامني. وهنا وجد خيرالدين الوزير الأكبر نفسه بين نارين إما تلبية طلب الاستانة وإما إرضاء فرنسا التي مارست قنصليتها جهوداً جبارة لرفض المساعدة حفاظاً على حياد تونس إزاء نزاع دولي بعيد جغرافياً. وانتهى الأمر بجمع الأموال من تبرعات قدمها الأهالي إلاّ أن ذلك كان نهاية سياسة التوازن والتحييد المستحيلة. فلقد كانت الأموال المجموعة إشارة لانطلاق حملة ضد وزير تونس الأكبر في الصحف الايطالية والفرنسية الذي «يقود سياسة ضغط مصاريف ويرسل أموالاً هامة خارج البلاد». ولقد تلقف خصومه هذه الافتراءات ونقلوها للباي وزينوها له.

أما حول **سوء تقدير خيرالدين لحقيقة القوة العثمانية**، فلقد أشرنا سابقاً إلى اعترافه بأنه لم يكن قبل استقراره بالاستانة يتصور الضعف الذي كانت عليه السلطنة. ولعل ذلك ناشىء أساساً عن كون الرجل زار الدولة العلية في مهام رسمية لم تسمح له بمعرفة دخائل الجهاز عن قرب. ولعل خير الدين كان ما

---

(١٢٣) الوزير المصلح ٣٩٥.

(١٢٤) مذكرات إلى أبنائي ٤٨. وقد تمخض مؤتمر برلين ١٨٧٩ عن اتفاق أوروبي لتقسيم المستعمرات.

يزال متأثراً بالتكوين الذي تلقاه والذي يخاطب «الذاكرة الانتقائية»، فيضخم الدولة العلية في ذهن الضابط الشركسي ويقدمها على أنها دولة السلاطين العظام لا دولة الرجل المريض. ومهما كان السبب فإن خيرالدين كان يرى: «. . **أن تبعية تونس للدولة العلية ضمان لاستقلالها. فطالما أن الدولة العلية واقفة على قدميها فإن ولاياتها التابعة لها لن تخشى شيئاً. . . هذا مع حرص فرنسا على احتفاظ تونس باستقلالها وهي (أي فرنسا) غير راغبة في توسيع ممتلكاتها في أفريقيا**. لذا فهي مستعدة أن تدعم سياسياً أية حكومة تونسية تنتهج سياسة حكيمة وتقدم براهين على ذلك»[١٢٥]. وهكذا وفي فقرة واحدة يقرن خيرالدين بين مسلمتين واهيتين، الأولى أن الدولة العلية قادرة على ضمان استقلال ولاياتها البعيدة والثانية أن هذا الضمان كفيل بحياد فرنسا وعدم توسعها في أفريقيا. **ولقد عاش خيرالدين ليشاهد احتلال مصر ومن قبلها تونس كدليلين على خطأ تصوره حول التوازن بين القوى الأوروبية وحول ضمان استانبول لاستقلال ولاياتها.**

**أما الثغرة الثالثة في فكر خير الدين السياسي فهي تلك المتعلقة بإهماله للاقتصاد السياسي** في بناء الدولة عموماً والدولة الحديثة بشكل أخص. وهو في فهمه للدولة من حيث البنية والدور لا يختلف كثيراً عن الداي أحمد خوجة الذي أشرنا سابقاً إليه، إذ يستشهد بحكمة منسوبة لأرسطو فيقول: «. . العالم بستان سياجه الدولة، والدولة سلطان تحيا به السنة، والسنة سياسة يسوسها الملك، والملك نظام يعضده الجند، والجند أعوان يكنفهم المال، والمال رزق تجمعه الرعية، والرعية عبيد يكنفهم العدل، والعدل مألوف وبه قوام العالم»[١٢٦]. الأمر موكول إذن بتنظيم هرمي يقف الأمير العادل في قمته. ولقد تلخصت تجربة خير الدين في تونس في محاولة «إصلاح» هياكل قديمة في أصلها

(١٢٥) مذكرات المشكلة التونسية التونسية ٢٠٣. عملاً بهذا المبدأ سعى خيرالدين أثناء توليه الصدارة العظمى إلى خلع الخديو اسماعيل واستبدال توفيق به (١٨٧٩) باتفاق عثماني انجليزي. مذكرات إلى أبنائي ٦٤ ـ ٧٩.

(١٢٦) أقوم المسالك ١٤٨.

مركبة اصطناعياً على واقع البلاد: أمير، أعوان، جند، رعية. ولقد لمحنا إلى أن استقراء خير الدين لتاريخ الممالك الأوروبية اقتصر على إشارتين تتعلقان بالتحولات التي تمت في البنية الاجتماعية والاقتصادية (فرنسا وانجلترا). وفيما عدا ذلك فإن تصوره للدولة الحديثة في العالم الإسلامي يتلخص في إصلاح الوضع القائم عبر ما أسماه بـ «حسن الإمارة» الذي سيقدّمه آخر تحت تسمية «المستبد العادل»[١٢٧]. **ويمكن تعليل هذه الثغرة بتكوين خير الدين العصامي. فلقد تأثر صاحب أقوم المسالك بكتاب الطهطاوي تخليص الابريز الصادر سنة ١٨٣٤ بقدر تأثره بما عاينه خلال إقامته وتجواله بأوروبا، لكنه لم يحاول تطوير كل ذلك. وعلى عكس ذلك واصل الطهطاوي تطوير ثقافته فأصدر في هذا السياق سنة ١٨٧٠ كتاباً هاماً هو «مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية» وهو أول كتاب عربي في التثقيف الاقتصادي السياسي. ولعل خير الدين السياسي ورجل الدولة كان في حاجة لهذا الكتاب أكثر من حاجة خير الدين المفكر لتخليص الابريز، لكن لا شيء يشير انه اطلع على مناهج الألباب.** يوضح الطهطاوي التطورات التي مرت بها أوروبا والتي أفرزت في نهاية الأمر تشكيلاً اجتماعياً مختلفاً ودولة حديثة، يقول: «... في الأزمان السابقة قبل تقدم الجمعية (المجتمع) في البلاد الأوروبية كان أكثر أهالي حكوماتها ملتزمين وأمراء كباراً مستقلين بتملك الدوائر البلدية والأراضي الزراعية، يملك الواحد منهم القسم بتمامه ويستبد فيه برأيه وتنفيذ أحكامه ويدفع خراجاً مقرراً لرئيس الحكومة الكبيرة... فلما زادت الحروب الصليبية إنفاقهم النفقات الجسيمة تضعضع حالهم وضاعت أموالهم واضطروا إلى بيع الأراضي. فاشترى منهم أهل النواحي أملاكهم وأنفسهم بالأموال ومنهم من اشترى الامتياز بحق تنصيب شيخ من الناحية للمحاماة عن الحقوق الأهلية... فخرجوا (بذلك) من ربقة التبعية وصاروا على تداول الأيام

(١٢٧) محمد عبده: الأعمال الكاملة، الجزء الأول «إنما ينهض بالشرق مستبد عادل» مقال نشر بالمجلة العثمانية ١/٤ مايو ١٨٩٩. وفيه يقول: «... هل يعدم الشرق كله مستبداً عادلاً في قومه، يتمكن به العدل أن يصنع في خمس عشرة سنة ما لا يصنع العقل وحده في خمسة عشر قرناً».

يزدادون في القوة بقدر ضعف الملتزمين فتواجدت عند الجميع الحرية وصارت ممالك أوروبا بالتمدن حقيقة. . . وصارت جميع النواحي تابعة لها (الحكومة المركزية) مباشرة بدون توسط الملتزمين والأمراء. . .»[١٢٨].

ومع ان الطهطاوي لم يكن ثورياً بل كان كخير الدين يطمع في إصلاح ما يمكن إصلاحه، إلا أنه أدرك ان ما وصلت إليه أوروبا (أو بعض أقطارها) كان نتيجة تطور حصل عبر قرون ضعفت خلاله طبقات وظهرت مراكز قوى أخرى. وكان للمراكز القديمة إيديولوجيتها ونظمها كما كان للقوى الصاعدة فكرها الخاص ورؤاها لقضايا المجتمع والإنسان. فالدولة الحديثة تتويج لعمل طويل النفس وتنازل الملك المطلق، عن امتيازاته كان تحت ضغط واقع جديد. إلا أن هذه الحقيقة التي تبدو اليوم من المسلمات في الفكر السياسي كانت غائمة أو غائبة في مشروع خير الدين «التحديثي». ولم تكن لدى مالك آلاف أشجار الزيتون[١٢٩] أو الضابط الشركسي الذي يقدس النظام والتقاليد رغبة في إدخال تغيير على البنية الاجتماعية.

## «لوازم الوقت» والعلة المفارقة

«منذ أربعين سنة حاولت الحكومات المتعاقبة في تركيا إصلاح وإعادة تنظيم المؤسسات السياسية والإدارية والقضائية، لكن مجهوداتها باءت بالفشل لأنه ما من أحد يريد القيام بإصلاحات جذرية تتلاءم مع الحاجات الحقيقية للبلاد وعادات الأهالي. . . وهكذا وقع اقتباس بعض المؤسسات المتفرقة التي أثمرت في أوروبا دون الاهتمام بمدى تكاملها مع القوانين المعمول بها. . . وهكذا لم تصادف هذه المؤسسات المجتزأة التربة اللازمة والشروط الضرورية فانتهت إلى

(١٢٨) مناهج الألباب ٢٤١ ـ ٢٤٢. نقلاً عن محمود فهمي حجازي أصول الفكر العربي الحديث عند الطهطاوي ٧٥ ـ ٧٦.

(١٢٩) انظر قائمة أملاكه كما ضبطها هو في: مذكرات إلى أبنائي ٤٦. وضيعة «النفيضة» وحدها، وهي التي وهبها له الباي مقابل استصداره فرمان سلطاني حصر الملك رسمياً في آل حسين بن علي، تعد آلاف أشجار الزيتون.

الاضمحلال قبل أن تجد طريقها إلى التطبيق»[١٣٠]. وردت هذه الفقرة في التقرير الذي عرضه خير الدين على السلطان عبد الحميد والذي أدى رفضه إلى استعفاء الصدر الأعظم بعد ثمانية أشهر من تعيين السلطان له[١٣١]. وتتطابق هذه النظرة مع ما كان يراه العديد من المراقبين الأجانب، فلقد «نصح» انجلهارد سفير النمسا باستانبول السلطان بمسايرة العصر دون إلغاء المؤسسات القديمة أو تعويضها بأشكال غير متماشية مع الأوضاع المحلية[١٣٢].

ولقد كان المنتقدون للإصلاح عن طريق إسقاط النماذج الأوروبية، عديدين ومن ضمنهم خير الدين. إذ رسخت التجربة التونسية لديه حذره من التحديث الذي لا يراعي واقع البلاد. لكنه لم يوضح في كل ما كتبه كيفية تكييف الوارد مع البنية المحلية وبقي الأمر بالنسبة له مطالبة وشعاراً. فلِمَ لم يخرج من مجال النية المعلنة إلى مجال البلورة والتطبيق؟

كان مطلع هذه الدراسة تذكيراً بأن تاريخ العالم عموماً وهذا الجزء المتوسطي بشكل خاص دخل منذ القرن السابع عشر منعرجاً حاسماً يتمثل في ولوج الأقطار الأوروبية (تدريجياً وبسرعة متفاوتة) عصراً حديثاً تغيرت خلاله البنية الاجتماعية وأنماط الإنتاج وطرق التنظيم السياسي مع ما يصاحب ذلك من ثورات علمية. وبمقابل هذا التطور الأوروبي كان العالم الإسلامي وخاصة شقه الغربي (الذي تنتمي إليه تونس) يشهد أفولاً متواصلاً. فمنذ دخول الدولة العثمانية ساحة الصراع مع اسبانيا كانت البنى القديمة قد اهترأت دون بروز

---

(١٣٠) مذكرات برنامجي ١٣٧.

(١٣١) في رسالة من خيرالدين إلى صديقه «فيي» Villet بتاريخ ٣٠ يوليو/ تموز ١٨٧٩، تأكيد على أن الصدر الأعظم قدّم هذا البرنامج قبيل استقالته للسلطان، وإن رفض عبدالحميد كان أهم سبب للاستعفاء. علماً بأن خيرالدين تولى الصدارة العظمى من مطلع ديسمبر/ ١٨٧٨ إلى نهاية يوليو ١٨٧٩.

(١٣٢) كان سفير النمسا «انجلهارد» معاصراً لخيرالدين وصدر كتابه الشهير عن التنظيمات في تركيا بعيد استقالة الصدر الأعظم:

E. D. Engelhardt. La Turquie el les tanzimat. Histoire des réformes dans l'empire ottoman. Paris 1882. 1/47 - 48.

بـديل في الأفق. وهكـذا كلما ازدادت قـوة أوروبـا وامتـد نفـوذهـا الاقتصـادي والعسكري إلى الضفة المقابلة تسارع الأفول المغربي والتـونسي بالـذات. وتشهد كتابات المؤرخين في القرنـين السابـع عشر والثامن عشر بعجـز الرأي العـام عن فهم التحولات التي تحرك «جار الشمال» والتي تمتد آثارهـا متسللة عبر التجـارة. فلقد كان مركز العالم بالنسبة لهم هو العالم الإسلامي ولم يدر بخلدهم ان الهزائم ليست ظـرفية وان المـوازين انقلبت بشكل جـذري وطويـل المدى، خـاصة وان مفهوم التقدم في التاريخ كان غريبـاً عنهم(١٣٣). وكان أول من بـاشر هذا الخـطر وسـبر غوره الجهـاز السياسي المـركب اصطنـاعياً في تـونس كما أسلفنـا على بنيـة قبلية ـ إقطاعية بدائية. وكانت كل محاولات «التحديث» منذ البداية موجهة نحو تقوية أدوات السلطة: القـوة العسكريـة، الإدارة. وكان الهـدف في بدايـة الأمر مـزدوجاً: مـواجهة «جـار الشـمال» ثم المـزيـد من إحكـام القبضـة عـلى البـلاد لاستمـرار تدفق المـال اللازم للجهـاز. ومع انتهـاء الحروب النـابوليـونيـة سقط الهدف الأول حيث اتضح ان المواجهة لم تعد ممكنة وتبدد وهم التوازن. واتضح للبايات ما كان غـائماً وغـير واضح وهـو ان محرك الحيـاة الاقتصاديـة والسياسيـة أصبح خارج البلاد. لقد أصبحت علة الحركة مفارقة مقرها بـاريس أو لندن أو رومـا (في فترة لاحقـة). ومع ان تـونس كانت، ككـل الأقطار، تتـأثر بمحيـطها الجيوسياسي لكن شتان بيت تأثر التفاعل وتأثر الانفعال والخضوع. ولقد وردت في كتابات خير الدين (وابن أبي الضياف) عبارات مثل لوازم وقتنـا ومما يقتضيـه الوقت والحال وطبع الزمـان، وكلها عبـارات توحي بـأن التحديث تحـد فرضـه «الآخر» ولم يصدر عن الواقع المحلي الراكد. ولأن حال الوقت هو الـذي فرض عـلى تونس التحـديث فإن الفكـر الإصـلاحي كـان يعتـبر ان الإصـلاح يتم في الـدولة وبـواسطتهـا، أو لنقل ان الجهـاز يصلح نفسـه بنفسـه ثم يجـر المجتمـع وراءه. وإذا أردنا تلخيص التسلسل الفكري لما يسميه البعض «الدولة الحديثة» مع أحمد باي أو خير الدين لأمكننا تقديم الحلقات المتماسكة التالية:

---

(١٣٣) أحمد عبدالسلام. المؤرخون التونسيون. ٤٨٣ ـ ٤٨٧.

* إن ثورة الحداثة حدثت خارج المجال التونسي ثم وصلت آثارها إلى الضفة الجنوبية للمتوسط في شكل غزو اقتصادي وحضاري وفكري. فالحداثة تحد مفروض على مجتمع لم يكن مهيئاً البتة من حيث البنية للتفاعل معها.

* رفض المجتمع بمكوناته التقليدية أشكال الحداثة الواردة واعتبرها من خلال شبكة تحليله حلقة من حلقات الصراع الإسلامي المسيحي. إلا أن الجهاز السياسي نظر للقضية من زاوية مغايرة وهي أن استمرار التغلغل الأوروبي سيؤدي إلى سقوط البلاد ولكنه سيتسبب في نفس الوقت في اضمحلاله هو نفسه. ومن هنا قبلت السلطة «الحداثة» مكرهة وعلى مضض. وهكذا بقدر ما كان رفض القاعدة قوياً كان إقبال الجهاز للانفتاح على الحداثة قوياً قوة غريزة حب البقاء. وكان ذلك قطيعة إضافية بين السلطة والمجتمع في تونس خلال القرنين الماضيين.

* أصبح التحديث اختياراً رسمياً ستمارسه السلطة على المجتمع. لكن هذا الاختيار كان محدداً بضوابط. فالمخزن سيختار من الحداثة ما يدعم نفوذه ولن يقبل بتحديث المجتمع حتى تستمر هيمنة القمة على القاعدة.

* لأن الحداثة حدثت في الخارج ثم فرضت على البلاد، ولأن السلطة اختارت حداثة انتقائية، فإن الأمر لم يتعد السطح. فلا الحداثة تغلغلت في المجتمع ولا هي تأصلت في أفراد الجهاز الحاكم. فمن أحمد باي إلى خير الدين استمرت فكرة الوصاية والابوة ورفض المعارضة والحوار حتى مع أفراد المجموعة الواحدة. لقد رفضت البنية التحتية الحداثة شعاراً وممارسة، أما قمة الهرم فإنها قبلت بها كفكرة لكنها مارستها بعقلية استبدادية تفرض عصر الأنوار عن طريق الحكم الفردي وتقود المجتمع للحداثة (الانتقائية) بالسلاسل.

* كشفت «النخبة» المستنيرة بعد تعدد العثرات ان مبدأ الريادة زيف ما بعده زيف لأنها ليست أحسن من الجماهير ولأن «.. الدولة الحديثة التي أرادت بعثها ليست سوى دولة مستبدة تقدم نفسها كطليعة التقدم الاجتماعي مع ان

جذورها ممتدة في التراث الاجتماعي القديم. . . وما تنسبه هذه النخب من عدم نضج في المجتمع ليس إلا إسقاطاً لعدم نضجها وتخلفها هي»[١٣٤].

إن ما يسميه البعض صدمة الحداثة ويحاول تحديدها في فترة بالذات، لم تنته بعد. ذلك ان العالم الإسلامي لا يزال يعيش منذ أكثر من ثلاثة قرون نفس الظروف التي فرضت عليه علاقات غير متكافئة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والفكرية والعلمية. ولقد رضخنا للحداثة لأنها من لوازم الوقت و«أخذنا» من جملة ما «أخذنا» المصطلحات والمفاهيم وشبكات التحليل وأصبحنا نوجد من خلال «كوجيتو معكوس». ان مفاهيم الحداثة والدولة والديمقراطية والمؤسسات وغيرها نمت وتطورت في أوروبا ثم أسقطت على واقع غير واقعها. وعوض أن تتأقلم مع الواقع المحلي وقعت محاولة تطويع الواقع لها. وكانت النتيجة ان المفاهيم الأصلية (ومن بينها الدولة) تشوهت وتحطم الواقع المحلي ببناه التقليدية دون أن يعوض ببديل.

إن محاولة خير الدين بناء دولة حديثة على أسس اجتماعية مختلفة وفي إطار سياسة دولية مهيمنة لم تكن التجربة الوحيدة، بل نجد لها نظائر في أمكنة أخرى من العالم الإسلامي وفي فترات لاحقة. ولقد انتهت كل هذه التجارب إلى فشل إما بمعارضة «المقاومة الداخلية» وإما «بمعارضة القوى العالمية»، وإما بالعاملين معاً. إن نجاح كل تجربة لاحقة يتوقف على حل هذين المشكلين.

(١٣٤) عزيز كريشان مصدر مذكور سابقاً. الفصل الثالث: البديل ١٧٥.